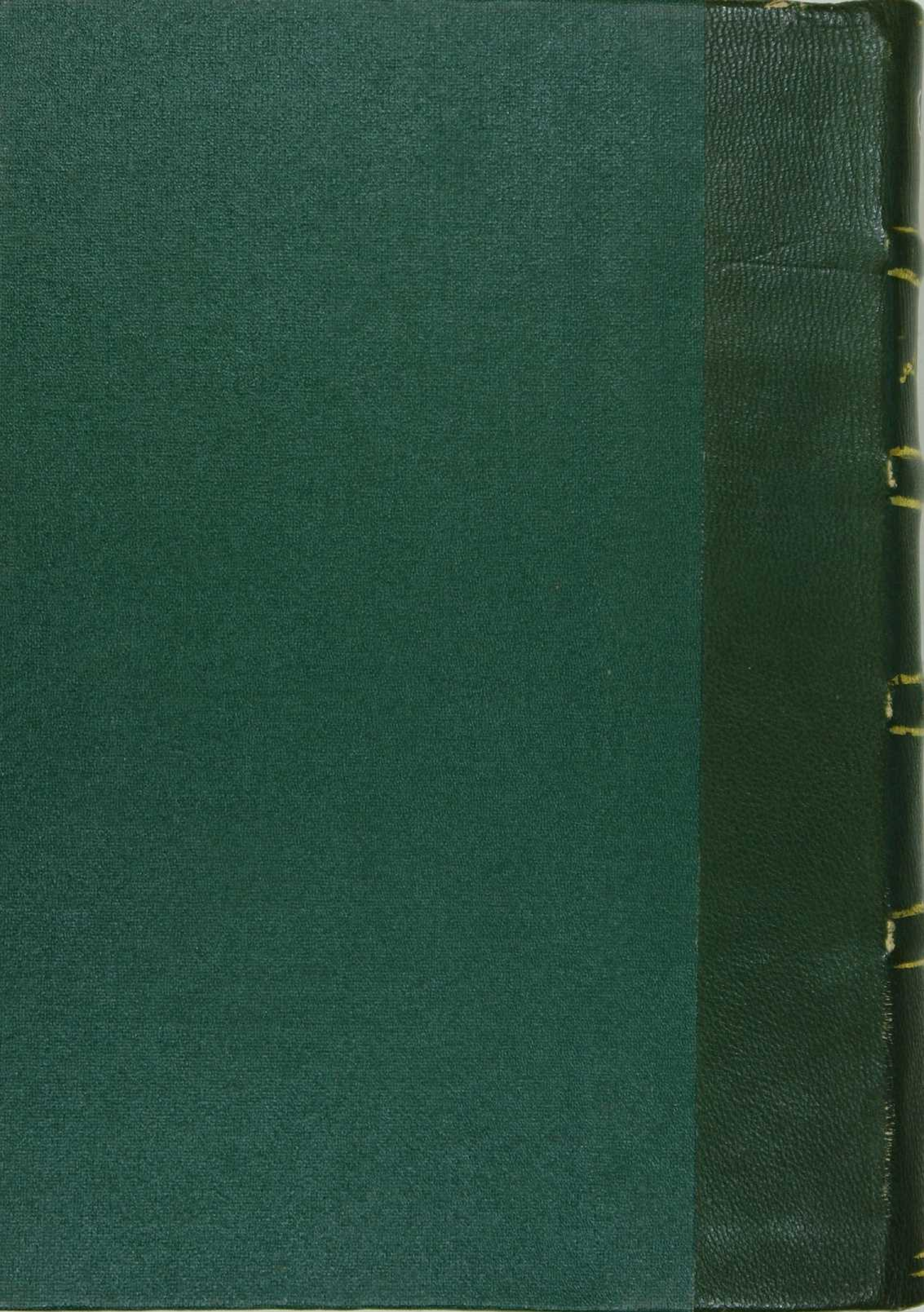


الفوائد الضيائية ، الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد -٨٩٨ هـ
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً

١٨١ ق ١٧ س ٢١ × ١٥ سم

٤١٩ نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة الأول والآخر ، طبع عدة مرات آخرها سنة ١٣١٨ هـ كما ورد في فهرس الأزهرية

النحو ، اللغة العربية

كتاب في النحو



يستطاع منهم فانه العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة
له معتدا بها في معرفة اطفال حاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا
في كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان
معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وترتيبه به وجب
ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره فيلزم ليعرف انه مما اختلف
فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور
ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من
جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل
حرف حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل
الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل
قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا
فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب

ای من علیة والمفعولیة والاضافة

علی التمیز ای یختلف لفظا آخره او تقدیره او علی المصدریة ای یختلف اختلافه [illegible] اد بما الموصولة الحرکة او الحرف ولا یراد العامل والمقتضی ولو ابقیت علی

او تقدیره والاختلاف لفظا کما فی قولك جاءنی زید ورأیت زیدا ومررت بزید [illegible] مما خرجا بالنسبة المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو القریب

تقدیرا کما فی قولك جاءنی فتی ورأیت فتی ومررت بفتی فان اصله فتی وفتیا [illegible] العامل والمقتضی من الاسباب البعیدة بتقیید الحیثیة خرج [illegible] لانه

انقلبت الیاء فصار الاعراب تقدیریا والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم من [illegible] علی اختیار المص لکون اختلاف هذه الحرکة علی آخر المعرب لیس من حیث

ان یکون حقیقة او حکما کما اشرنا الیه لئلا ینتقض بمثل قولنا رأیت احمد [illegible] انه معرب بل من حیث انه ما قبل یاء المتکلم وبهذا القید تم حد الاعراب جمعا و

ومررت باحمد وقولنا رأیت مسلمین ومررت بمسلمین مثنی او مجموعا فانه [illegible] منعا لکن المص اراد ان ینبه علی فائدة الاختلاف ووضع الاعراب فضم الیه قوله

قد اختلف العوامل فیه لا اختلاف فی آخر احمد حقیقة بل حکما فان فتحته [illegible] لیدل علی المعانی المعتورة علیه وکانه اراد هذا المعنی حیث قال لیس هنا من تمام

بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وکذا الحال فی التثنیة [illegible] الحد لانه خارج عن الحد واللام فی لیدل متعلق بامر خارج عن الحد یعنی وضع

فآخر المعرب فی هذه الصور یختلف باختلاف العوامل حکما لا حقیقة [illegible] الاعراب المفهوم من فحوی الکلام فانه بعید عن الفهم غایة البعد فاللام فیه متعلق

قلت لا یتحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب ولا فی العوامل اذا رکب بعض [illegible] بقوله اختلف آخره یعنی اختلف آخره لیدل الاختلاف او ما به الاختلاف

الاسماء المعدودة الغیر المشابهة لمبنی الاصل مع عامله ابتداء و[illegible] علی المعانی یعنی الفاعلیة والمفعولیة والاضافة المعتورة علی صیغة اسم

علیه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا [illegible] العامل علیه ای علی المعرب علی تضمین مثل معنی الورود والاستیلاء یقال اعتوروا

من الاحکام جمیع احکام المعرب والاختلاف حکم آخر فلو لم یدخل احد [illegible] والشیء وتعاوروه اذا تداولوه ای اخذه جماعة واحد علی سبیل المناوبة

فی الآخر لا فساد فیه فان للمعرب احکاما کثیرة لم تذکر هنا [illegible] البدلیة لا علی سبیل الاجتماع فاذا تداولت المعانی المقتضیة للاعراب المعرب

هذا الحکم ایضا من هذا القبیل غایة الامر ان هذا الحکم لم یکن من [illegible] متعاقبة متناوبة غیر مجتمعة لتضادها فینبغی ان یکون علاماتها ایضا کذلک

الفاعل والاعراب ما ای حرکة او حرف اختلف آخره [illegible] الاختلاف فی آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة علی تلك المعانی

من حیث هو معرب ذاتا او صفة [illegible] آخر المعرب لاختلاف تلك المعانی وانما جعل الاعراب

في اخر الاسم المعرب لان تغير الاسم جعل على المسمى والاعراب على صفة لا تناخره فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
شيء اى الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي
متأخرا عن الدال عليه وهو ملخص من اعرب به اذا اوضحه فان المعنى من المعاني المعتورة على المعرب للاعراب المقتضية فنى جاء في زيد جاء عامل
بوضع المعاني المقتضية اى من عربت معدته اذا فسدت علمان لانه به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الت[illegible] عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد
المعاني بعضها وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر الباء عامل اذ به حصل معنى ~~المفعولية~~ الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا بالمنصرف اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل
على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها [illegible] وكذا الجمع المنصرف اى الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع [illegible] كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او [illegible] احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب [illegible] اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلثة
حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مف[illegible] والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلثة فالاعراب فيهما بالضمة رفعا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا [illegible] اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب
اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها [illegible] قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف يحتمل النصب على الحالية و
لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية [illegible] المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل [illegible] الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والفاعل [illegible] المكسر فانه فيعلم بالضمة رفعا والكسرة

نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الا[صل]
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل
مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بال[ضمة]
رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاء
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف [و]
الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهن[وك]
والهن الشيء المستكره الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات ال[قبيحة]
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واو[ية] (اي يستقبح)
وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال
لفيف بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم ال[ظاهر]
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب [هذه]
الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ول[كن]
مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاء
اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى و[المجموع]
منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين ال[قيدين]
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة واحدة ولم [تكن مضافة]
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ [illegible] ومررت [illegible]

نحو رأيت [illegible]

مقرون

لكونه مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة اليها ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف [illegible] ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان
اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختل[ف]
وهذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد وفي وجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سيما بخلاف سائر الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم
يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كونهما او كلتا مضافا الى المضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف
تسقط لالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واما اذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب

معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني ك
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذا قيّد كونه اعرابه بالحروف ب
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الا
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها مع
فالملحق بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وج
سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي باصطلاحا وه
بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واح
مذكر يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو أولو جمع ذو ولا
لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع وهي ثلثون
تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا ل
اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلا
ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البو
وايضا هذه الالفاظ لا تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته بالح
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي آخرهما ح
تصلح للاعراب وهو علامة للتثنية والجمع فناسب ان يجعل ا
الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان للا

بالحروف

بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها
بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على
الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على
الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كلاهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيم
اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء

كالعصا

عصى

الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورة يمتنع
قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اي حركة اخرى بعد دخوله موافقة
او مخالفة لما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة
لفظي عند بعض مطلقا اي في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديرا
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما في جميع الاحوال عند بعض
او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان معتلا
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان
في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة
لالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في
حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب لمتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط

دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي فسقط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة للرفع التي هي الواو وفي اللفظ
ايضا والاعراب حالة الرفع تقديرا بخلاف حالتي النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث في نحو جاءني ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب
من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي
اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه
الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل الاعراب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان [illegible] تؤثران باجتماعهما
واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها اي تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
العلتين باعتبار تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال

لايحج الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب ث
فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على ال
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقرب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون العرف
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ
الظرف المقدم ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه زيادة الال
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولوجعل الالف فاعلا لقوله زائدة الظرف متعلق بالزائدة وا
زيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتق
الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما
قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى و
الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول
تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لا
ضبط النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبى لاتحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا
والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب التى هى هذه ه

فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن
القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب فى المذاهب الثلثة ثم
انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى
التانيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعدى كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمر
لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علة فر
عية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع تذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الا
صل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب

فرع الافراد والف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن
فرع وزن الاسم لانه اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي وغير
اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعل
في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف بمعنى ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما
وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع
الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية
وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا اما يقع من منع صرفه ما
يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول
فكقوله الشاعر صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان غير منون
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما
به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات

اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة
برعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لولا
الضرورة لا يخل الوزن ولكن يخل بالقافية فانه حرف الروي في سائر الابيات
الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي الواحدة التي
تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فقامت كل واحدة
منهما مقام علتين لتكرارها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالمجموع
المجموع الموافقة له في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التأنيث
المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لا
تفارقان الكلمة وضعا لانتفاء فانهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء
حمر فصارا للزومهما الكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف

الكلمات

بحيث صرف لتناسب المنصرف الذي يليه
اعني اغلالا فقوله سلاسلا

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضع القياس من عليه ان يعتبر جمعها اولا على اقواس وانياب وانواع اقوس
فارقة بين المذكر والمؤنث ولو عرض للكلمة لعارض كالعلمية واثبت عنها وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو
لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
الاسم معدولا اي خروج الاسم اي كونه مخرجا ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ يحصل بتعريفه
صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ما
يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة الكلمات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرج المشتقات كلها وان المبنى وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية
من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها
وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف لا انهم تنبهوا للعدل فيما عداها ثم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
كالاسماء المحذوفة للاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست … العدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في … اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية
اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها في كونها العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي تلك الامثلة يوجد دليل غير منع
داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها تخرج وفي بعضها لا دليل عليه غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من مخرجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما
الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا [illegible] كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب [illegible] لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف

فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق بين انه اذا كان صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر واذا كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

غير المنصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهم ان في معناها تكرارات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات

لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة اذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي

فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع

وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد

خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع الصرف ثلاث وثلث الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما

اخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت للانيب والاقواس كيف واعتبر جمعهما اولا على الانياب والاقواس

في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعت له وفي هذه الجمعية اذ لا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من بناءها النزوع

له واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل ان يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول

اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل وتقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره

اما الاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول فرض منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين في

من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن العمر ولما لم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار

قال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما العدل على وجود اصله ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر

الى تقدير الاضافة لانها يوجب التعريف او البناء او اضافتهما ان اصلهما عامر وزافر وعدلهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام

مثلها نحو جشم وقثم وما بينهم عدي وليس في الكتب [illegible] ولذا عن فاطمة والاد بيابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنث

فيحتمل ان يكون معدولا عن احد الاخيرين وجمع [illegible] الا في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب

مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع [illegible] المؤنث مثل حضار وطمار فانهما

ثم يكون اللفظ مكررا ايضا

مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البـ
فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سـ
البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
ذكر ابن قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجاز تبنيه بنونه فلا يكون
نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
البناء وحملا لما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دا
ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هـ
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما ماخوذ مع
صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت
اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا
فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال الـ
لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا

عرض له

عرض له في الاستعمال لا الاصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع
الصرف هو الوصف الاصلي الحاصل بالوضع لا العرضي لعرضية فلذلك قال المص
وشرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان تكون وصفا في الاصل
اي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا
اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني سواد
فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا
فلما منع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن

الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع ا[illegible]
للحمية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه لتوهم من العفو[illegible]
هي الجنة وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشـ[تقاقه]
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي الطاير ذي خيلان على
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
هذه الاسماء عدم كونها اوصافا اصلية فانها لم يعتبر بها الو[صف]
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم [illegible]
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له بشرطه في
منع الصرف العلمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان و[illegible]
وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كـ[ذلك]
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما [illegible]
فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعـ[نوي]
شرط بجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع [illegible]
احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروفه على الثلثة

زينب

زينب او تحرك حرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه
وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليترجح
العلمية بثقل احد الامور الثلثة على الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد
السببين ثم تحتم تاثيره وثقل الاوليين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم
ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين
فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على ثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في سببية منع صرفه الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء
التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر
من غير ان تقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل يمتنع
[illegible] زوال التانيث لعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه

بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير … قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء
قديديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان … قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف
الحاق قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية و … العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا تمتنع صرفه
الحكمي المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو التعريف لا ذات … العدم علمية في العجمة لكانه كان علما في العجم وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
شرطها اى شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اى ان تكون … العرب وشرطها الثاني احد الامرين تحرك حرف الاوسط او زيادة على
النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة … الثلثة اى ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التوزيع
الى العلم بان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون … بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية … اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف … مع سكون العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف … العجمة سبب ضعيف لانها امر الوسط واما الثاني فانه له علامة …
منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف … يظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وانه
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا … لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير … سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما التقوية سبب اخر
من فرعية العلمية له العجمة وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب … لئلا تقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر
ولتأثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية ان … اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر هو اسم حصن بديار بكر وابراهيم
الى العلم في اللغة العجمية بان يكون محققة في ضمن العلم في العجم … يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فانّ في شتر تحرك الوسط وفي
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية … ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التوزيع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه

على ماهو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه
متفرع على انتفاء الشرط والاولى تقديم ماهو متفرع على وجود
لا يخفى واعلم ان اسماء الانبيا عليهم الصلوة والسلام ممتنعة عن
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه وشيث ما يقال من
ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل
ذكر فكان كنوح والجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي
قيامه مقام السببين صيغة منتهى المجموع وهي الصيغة التي كان
مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متى كان او ثلثة اوسطها
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها تجمعت في بعض القوم مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
فاما جمع السلامه فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة
يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فان
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط
بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات

زنة كراهية

زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فنور
وللحاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا الا في الحال ولا في
الماَل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او
فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فهو ممتنع صرفه لوجود
شرطها ثانيهما كمساجد مثال لما بعد الفتح حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة واغتالها مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط ثاني الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علم للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة المنتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية
فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به
للضبع مبالغة في عظم بطنها كان تولد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت الحاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان

قلنا علمية غير مؤثرة والالحاق بعد التنكير منصرفا والثانية غير مسلم ا[ن]
علم الجنس المتبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المحقق في البينة على اعتبا[ر]
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في ال[...]
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية و[...]
جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد
قاعدة الجمع بما جعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الا[صل]
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمع
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب المحقق بانه قد اختلف في صرفه ومنع[ه]
فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الا[...]
على قاعدة الجمع بكلامك فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه
اى على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكم
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه [...]
حكما فالجمعية على هذا التقرير اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازنة وقيل هو اسم [...] لجمع [...]

لانه

لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروال تقديرا
وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون
الجمعية لم يمنع الصرف قدر جمعا حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكأنه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا
صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اى
كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعي رفعا
وجرا اى في حالة الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه نحو جاءني جوار ومررت بجوار كما
تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رأيت جوارى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر
فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار
جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
عليه هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار

لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي
اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف في
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازنه مع [...]
وازنه لانه يوازنه كراهية
عبد الغفور

قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان
على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفاد من [...]
عبد الغفور

ولان الاعلال سبب قوي وهو ثابت بجهة الاستعمال
ومنع الصرف سبب ضعيف و[...]
[...] عبد الغفور
ثابت بجهة غير محقق

فان سيبويه قدم الاعلال على منع الصرف لان سبب
الاعلال قوي وهو الاشتغال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف
فانه ضعيف وهو [...] عبد الغفور

جوار على وزن كلام وسلام فلم سبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وجب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف وحذف الياء عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في
حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء
هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء
مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيه الاعلال واما
في حالة الرفع فاصله جواريٌ بالضم بلا تنوين حذف
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما
عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف والا لكان

باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فلا يكون
مؤثرا في المضاف اليه مما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية
في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لكان
يفوت تلك الدلالة فاذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يصير فيها منع
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان
يقيد بقوله وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وخمسة
عشر وستة عشر علمين قلنا كان له الاكتفاء في ذلك بما ذكره المصنف فيما
بعد من انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلد مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او
غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما الف التأنيث في منع الصرف نحو تاء التأنيث عليهما والنحاة

باضافة لان

خلاف في انه سبب لمنع الصرف أما كونهما مزيدتين وفرعيتهما المزيد
عليه واما تشابههما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما
اذا كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف
اعم من ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاثنين
والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع
التاء فيتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث كعمران او كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه
انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى شبههما
لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه لا مؤنث
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ومن ثمه
اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن اي انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه اسم

خاصة

خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى
مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من
الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف
وهو العندم وشلم علم الموضع بالشام وهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية ولا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول
لفعل الشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد
بالبناء للمفعول لانه على بناء الفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

الا بعض السماة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اى في اوله وزن الفعل
او اوله ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد
من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف او حرف زائد في الفعل
غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل في الفعل
غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمي به فانه تلحق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود
فانه يجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصفي الاصلي
الذى لاجله تمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثمة اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل
لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه
علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه
بالسببية المحضة او مع شرطيته لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع
الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع
الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر [illegible]

المسماة

١٨

المسمات به نحو هذا زيد وزيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق
صرف لما تبقى اى ظهر حين يبقى باسباب منع الصرف وشرائطها فيما نحن فيه
من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هي اى العلمية
شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في نحو ليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمد وهما اى العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد
معها شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط
الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر العلم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانتفاء احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل وقد
قيل [illegible] بكسر [illegible] على الثلاثة من اوزان الفعل

مع وجود العدل فيه فانه اذا سمي امرأة بجمع يكتع ويبصع وقياسه ان يجمع بجمع
ويجمع ضبطًا فلما جاء بكسر ثم علم انه معدول عنه والجواب ان جمع الاكثر
غير محقق لجوازه ورود اصمت بكسر ثم وان لم يشتهر فالاوزان
التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان تجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بل لابد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه ليجيء الحسن في اصمت وراء
العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما
اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه وما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعل اصلا
واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على
في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه
افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف

معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فغير منصرف
بخلاف ظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية
الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية ووزن
اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت فكما انه لا
مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
اعتبارها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف وهلا الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه
بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيهما شيء من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد التنكير لانها قد زال عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير
والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية

اي منع الصرف اعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل واعتبار خروج اصمت عن اصمت

فاعلم انه لزم من جعل قول سيبويه مخالفا للقاعدة المحققة عنده وامتناع اعتبار تقدير الكلام هنا او الحالية او كونه على الفرض والاحتمال عبد الغفور

ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه

المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد

التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي نحو علم كان في الاصل وصفا مع

لا تنافي بين العلمية والوصفية لا يجتمعان فيه

بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه

للعلمية والوصفية الاصلية لا يلزم في باب حاتم على تقدير منعه

من الصرف مع اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلمية

للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف

ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم

فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية

لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية

الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين

قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان

لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبه به فاعتبار هذا

غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي

لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافة الى غيره نحو

يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا ...

بقوله بنحو لانه الانجرار قد يكون بالفتح ... بقوله يتكسر لانه ...

يطلق

معناه شخصا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي نوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد النوع عبد

يطلق على الحركة البنائية ايضا والنحاة اختلاف في ان هذا الاسم في هذه

الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا

لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت

هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام

او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف

فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير

المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية

التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط

التنوين دون تابعه الذي هو الاسم الكسر فعاد الكسر الى حاله

وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى انه

العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم

غير منصرف فان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان

ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا

للسبب الاخر زالت معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد

زالت ... وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان

على حالهما ... غير المنصرف

مبحث المرفوعات

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل
كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام
الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما
يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية
اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة والواو والالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذا صح الرفع
المحلى اذ فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا [illegible]
يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو بحث [illegible]
عن احوال الفاعل اذ كان معظم استعمالا كما يجىء فمنه اى من المرفوعات
او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجملة و
عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل
المرفوعات المبتداء ولانه باق على ما هو الاصل فى المسند
اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بالحكم
جامد ومشتق كان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه



الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا
بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما ذلك ليتناول فاعل اسم
الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اى الفعل وشبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن
نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شىء اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا
ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب
تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب
تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى
الفاعل على جهة قيامه به اى اسناده الى الفاعل على طريقة قيام الفعل
او شبهه به وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى
حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول ولا احتياج الى
هذا القيد الا على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمحقق واما

على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه اخر من
معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ولهذا دل على
ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد
لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم ۝ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة
الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى [illegible] الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء [illegible]

على

وكالمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة صح

على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدالة عليهما
بالوضع الا يجهد ان يطلق على ما وضع بازاء الشيء ان قرينة عليه فلا
بحث ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شامل له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان
يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها نحو انما
ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلئلا يفات
الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا

شخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصر
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل القصر
الصفة قبل تمامه وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
في الآخر وايضا هو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه على
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان المحصور ههنا في الجزء
الآخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة
في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي
معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره كضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة اتصال الضمير المفعول به فلئلا يرجع الضمير [illegible]

بالفاعل

الذكر

الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير
متصل فلمنافات الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما يقع
جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام سؤالا محققا يقوم به القيام
فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام
زيد بذكره وانما قدرنا الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر موجب حذف
الجمل وتقدير الفعل حذف جزء واحد منها والتقليل في الحذف اولى ووجوبا
بحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل
الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وآخر البيت

وَيُخَبِّطُ بِمَا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ والمختبط السائل من غير وسيلة والاط...
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وبما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه اعطاني يسال بغير وسيلة
وَيُحْذَفُ الفعل الرابع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه وُجُوبًا اي وجوبا
واجبا في مِثْلِ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ اي في كل موضع
الفعل ثم فسر لدفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر
للمفسر مع كل بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فقد
الاية وان استجارك احد من المشركين فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر المحذوف باستجارك [استجارك]
وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مستغن عنه ولا يجوز
ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لا بد له من الفعل وَقَدْ يُحْذَفَانِ اي الفعل والفاعل
مَعًا دون الفاعل وحده مِثْلُ نَعَمْ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ قَامَ زَيْدٌ
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه
وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فلزوم في الكلام الاستتار

مؤداه صح

وانما

من اجل ابلاك المهلكات
ماله ويتوسل به الى
تحصيل المال لانه يذيد
كان معطى السائل غير
وسيلة صح

وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون
الجواب مطابقا للسؤال اذ كونه جملة فعلية وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم
عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال فعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظَاهِرًا اي اسما
ظاهرا واقعا بَعْدَهُمَا اي بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما
والمتوسط بينهما معمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
متوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في
ضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للاول [للفعل] كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي
الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره انا مع الا لانه حرف لا يصح

اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد ونه لفساد
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ويراد
المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا لم يعد
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف فهو على مذهب الفراء فيعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
فقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية و ذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظ ومفعولية
اسم ظ آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان
زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر
مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف الفعلين

الفاعلية في

الفعلين

بهذه الصورة

الفعلين في هذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان اسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما
لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيدا او اكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه واقعا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز
اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فلما اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب
المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر ولامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه

اعلم ان الاضمار قبل الذكر
جائز في خمسة مواضع
الاول في ضمير الشأن مثل هو زيد قائم
والثاني ضمير رب نحو ربه رجلا
والثالث ضمير نعم نحو نعم رجلا زيد والرابع في باب التنازع
والخامس [illegible] نحو ضربني واكرمني زيد
الفعلين [illegible] الضمير [illegible]
الظاهر [illegible]

لامحذوره دونه الحذف لانه لايجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء
مسده خلافا للكسائي فانه لايضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن اضماره
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند الفراء
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
الفعل التنازع في اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لايجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده
اعمال الفعل الاول فانه اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى
المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا
يحذور ورد عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد اللفظ
كما هو في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو
وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المنع غير مشهور عنه
وحذف المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم
يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لايجوز حذف احد مفعولي باب حسبت

ولايجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم
تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير
للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا
امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعملت حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف
المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لايتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
مبهما [illegible] على [illegible] الانطلاق من غير ملاحظة تثنية

وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه
الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو
لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الامرين
فاجاب المحقق عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من
المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو
يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت

المتأخر

المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولكفاني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم
ينفصل عن الفاعل ولم يجعل قسما منه كما فصل المبتدأ حيث قال في
المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول للملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم اي
المفعول مقامه مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة
الفعل الى فُعِلَ اي الى الماضي المجهول او يُفْعَلُ اي الى المضارع
المجهول ليتناول مثل انفعل واستفعل وافتعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما
لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما

وفي الحديث في مال اليتيم
فليأكل منه غير متأثل مالا
اي غير جامع يقال مال مؤثل
ومجد مؤثل اي مجموع ذو
اصل كذا في كتاب لغة ابن
الاثير

تاما بخلاف المجيئ ضُرِبَ زيدٌ لان احد الاسنادين تام واسناد الفعل
غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا الى المفعول له بلا لام
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب الاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ للتاديب والمفعول معه كذلك
اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف
حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره
من الفاعل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل
يومَ الجمعةِ ظرف الزمان امامَ الاميرِ ظرف المكان ضربا شديدا
مفعولا مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدته وصف الضرب

امّا المفعول له فلما عرف نخ

بالشدة

٢٨

بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا تخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل
اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان
فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اعطي
زيدٌ درهما مع جواز اعطي درهمٌ زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة مفعول الاول نحو اعطي زيدٌ عمرا
ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد
بالعامل اللفظي مخصوص ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك
درهم مسندا اليه احترز به عن الخبر وعن القسم الثاني من المبتدأ الخارج عن هذا

القسم فانهما لا يكونان الا في المسند او الصفة سواء كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام وغيرها
كهل وما ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفي نحو قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قوله
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله فلو جعل
خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم
باجنبي بخلاف ما لو كان فاعله لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله
تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان
لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من
المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام وان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم
واقائم زيد واحترز به عنها اذا طابقت مثنى نحو اقائمان

الزيدان

الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا فجاز
الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهيهنا ثلاث صور احديها
اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان
خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد يجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي بما وقع
الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به
عن القسم الثاني من المبتدأ ولكن ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او
تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ على التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال

بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الاخرون
كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون نا...
عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ التقديم اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ
عليه اذا لا يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر
حال من احوالها والذات مقدم على احوالها ومن ثم اي ومن
اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون
الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالته التقدم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز
الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلق المبهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة لكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكهما فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشركة فان العبد يتناول المؤمن والكافر وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام ... ما

في الدار

في الدار نبيل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كونه احدهما في الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات فيها العموم نحو
تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما
تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انه محكوم ان
ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو
في صحة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان اهر للكلب
ويراد بالنباح المعتاد فيكون خيرا كما اذا كان بمجيء حبيبه مثلا وقد
يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد
يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة فيكون
المعنى تعظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا امثال يضرب لرجل
... العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل
... في الدار علم انه ما يذكره

كائن فيها فكل واحد منها تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره صح

الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر صح

بعد موصوف بصحة استقراره في الدار وهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد
الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي
عليك هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد
ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضا فقال والخبر قد
يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام
ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها
به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين [illegible]

كاللام

كاللام في نعم الرجل ووضع المظهر في موضع المضمر نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان منه بدرهم اي ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما
وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف او مكان زمان او جارا
ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر بجملة اي مؤول بجملة بتقدير الفعل لانه اذا قدر فيه الفعل
يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه ح يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف
لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الا
فراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام اي المعنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب ح تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فانه من
مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فانه معناه
[illegible] ابوك وهذا مذهب سيبويه وذهب

بعض النحاة الى ان ابوه مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر
معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد منطلق او كانا متساويين
فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل خير منك
تقديمه نحو افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم
الالتباس نحو زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على
الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا واما فى
الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل
من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل
ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ
به او بالفاعل الى هذا التقرير ايضا على قول من نحو
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كما في ...

واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة بصورة سواء كانت
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة على ما له صدر الكلام اى معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر الفعل كان
الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان
الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة
ماله صدر الكلام لصدارته فى جملته او كان الخبر المصحح له
اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ نحو فى الدار
رجل فان الدار خبر خصص المبتدأ بتقدمه كما عرفت فلو اخر عن
المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى او كان
لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد
نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتدأ راجع الى
ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة و
التمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر من جزئين ان

يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع
الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت
مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها
فى الدار

واذا

المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ لو اخر
خبره خوف لبس انّ المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان
الذهول عن الفتحة اولى الكتابة مثل عندي انك قائم و [illegible]
تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليستعمل
ذلك على ضربين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
معنى فانهما في التحقيق خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة
تركه العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز
العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف
لان المتعدد بالعطف لاخفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا
غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط وهو السببية الاول للثاني او الحكم به فلا [illegible]
عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيتضمن المبتدأ في سببية الحكم

سببية

سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على
ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب
دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او
ظرفية مقدرة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مقدرا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار
هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا
دخلا على المبتدأ المذكور يمنع دخول الفاء على خبره مانعا عن دخوله

عليه لان صحة دخوله عليه انما كان لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط
والجزاء و ليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني
اوفى الدار فله درهم فان قيل بابا كان وان علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فاوجه التخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
وانما هو بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها
لا يمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل قيل فالحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فاوجه تخصيص ان المكسورة بالاتفاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فامتنع بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من سواه ولم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعده ما في
القران وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر مطلقا وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه

وقول الشاعر

الفاء عاطفة والواو للقسم

وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد
يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله
اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما يجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطعت لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جعله مثلا للمبتدأ المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله
اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر ويروه كما يراه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
المحذوف [illegible] ففي وقت خروجي السبع واقف

ان

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم
اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر
وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان
لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة واللوازم
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا لا
حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من
لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها
فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة
للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا
او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول به او اليهما وبعده
حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
نحو ضربى رجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى
زيد قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان
تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف

متعلقات

متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع
شرط العامل فى الحال واقيم الظرف لانه فى الحال معنى الظرفية فالحال
قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال
الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى انه تقدير
نحو ضربى زيدا لا بسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول ونحو ضربى
زيدا لا بسا قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تعين حذف ذى الحال
مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف
لا بس الذى هو الخبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
ضربى زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ ولزمهم
حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه
قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقترن مع ضيعته فهذا الخبر

واجب الحذف فلان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون بتوافقه

المعطوف فى موضعه وبانتفاء لا مبتدأ يكون مقسما به و

خبره القسم ومثل ذلك لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك

قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم

المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر و

العمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان

القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها

اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من

الحروف المشبهة الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل

وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح

لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما سيجى عملت رفعا ونصبا

مثل هو اى خبر ان واخواتها هو المسند الى شى آخر

بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند

شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفى الجنس وغيرها

وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه و

والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودهما عليهما

لابراث فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم

فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده

الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة

يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان اجاب عنه بان المراد بالمسند

المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله

بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم

المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة

مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند

بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه

كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة

وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا

وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد والمعنى

الا انا نعلم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل

ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حين

يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان

يقال ان اين زيدا ومن ابوك الا فى تقديمه اى ليس امره

للمعرض كما هو خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على
الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا
ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو
ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي
صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان
وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار
والمراد بعد دخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل
يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار [illegible]

صفة

٢٧

صفة بخلاف ما ذكرنا فان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر عن خبر الظرف ظريف ولا حال لان
الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيرها ويحذف خبر لا
هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا معبود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ فان الحذف عندهم واجب والمراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين يحملونه
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو
المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج
عنه اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول فلا يرد ابوه في ما زيد ابوه
قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل [illegible] افضل منك وانما اتى بالنكرة
بعد لا لانه لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر
[illegible] كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز

ورد القرآن نحو ما هذا بشرا او وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ
فليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاعلى مورد السماع
نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا بد
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع
ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع بعدها
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على
المجرورات لكثرتها والخفة النصب فقال **المنصوبات هو**
ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات والزيدين ومسلمين فمنه
اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع واللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل المراد بفعل الفاعل ما قام به بحيث يصح اسناده

اليه

اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرافة وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان
يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج بمذكور
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة
ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به
مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهة في نحو كرهت كراهة
فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور وصح
منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة فان ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كقولك
كرهت فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه
بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن المفعول المطلق لينطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق

للتأكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على
بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد و
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا
اذا قصد به النوع اى العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغاير لفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسبح بغير اعمال
من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل
ومصدريته باعتبار الموصوف اذ المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله
ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة دعا عليه بالحرمان
خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف

والبيد

واليد والاذن والشفة وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا
اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت
الله حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا واجاب بعضهم بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم بضابط كلى يحذف معه لو وجد
فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما وقع اى مفعول
مطلق وقع مثبتا [illegible] لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا
عنه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين

لا تشتركهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو وما انت الا سيرا
اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذا مثال
لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما هو تشبيه بفعله
او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد
النفي وزيد سيرا سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع فيه مكررا ومنها
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا
الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المط من شد الوثاق اما
المن او الفداء ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المط بقوله فاما منا بعد
واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق للتشبيه اي لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه [illegible]
اي حال كونه دالا على فعل من الجوارح [illegible]

افعال نحو الافعال الظاهرة

الصلحاء

الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان ذلك بمعناه اي بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وعلى صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار من صاحب البيت صوتا بمعنى صوته تصويتا فصوت حمار مفعول مطلق وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اي لمضمون الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها
الاعتراف ولا يحتمل الجملة غيره ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لنفسه
اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانه محتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ضرب بيان

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليذكر ويقرر حتى يتمكن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتأكيد والتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفي جعل التثنية من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر عن المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعاداً بعد اسعاد من اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل وهو

في المفعول

في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيداً ان الضرب واقع عليه ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله في حكم ومما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيداً فان زيداً قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا للجواز مثل زيداً ضربت ولوجوب نحو واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز التعجب او البدل كما في احسن زيداً كذا قال في التعليق كذا في مسائل وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً نحو زيداً لمن قال من اضرب

مفعول

اى اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اى تريد مكة لحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مع تخصيصها بالذكر فليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
المنصوب على المدح والذم والترحم نحو اخاك اخاك بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى
مقتصر على السماع لا يتجاوز عن امثلة بعد ورود مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه والثاني
انتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا معمورا لا اجانب
او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
اولا منزلة صالحة النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد
نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه
المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لانه
المنادى وقصد نداؤه فهو بهذا [illegible] تعريف المنادى [illegible]

افرد

افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما
قال بعضهم منادى مطلقا الحكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه فتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي
يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز عنه نحو ليقبل زيد لفظا وتقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة
اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون
النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين اى كل المنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به فناصبه الفعل المقدر واصله
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
قال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين
[illegible] لا يكون [illegible] هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب
[illegible] يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة

فعند سيبويه خبر اي الجملة اي الفعل والفاعل مقدرات وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر عند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخير ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
الجار والمجرور يعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
يا زيد ويا رجل هذان مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال للمبني على

ويا زيدون

ويا زيدون مثال للمبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام
الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو
يا لزيد وللعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطف مع يا عطف فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى
بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا لهم للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل مستغيث بالمهدد اسم مفعول

لا لام التعليل ولا غيره محرم

او يا القوم بيان المظلوم

فيتمّ منه ويتعجب من المخصوص منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه ليحضر فيتفصى من العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه
آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المناد في قولهم يا للماء وللدواهي
محذوف ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المناد على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويبنى اي
المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الالف الاستغاثة باخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح وبين
اثريهما تناف فلا يصح الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب
ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث مع اللام او الالف ~~لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولكن اللام فتح~~
~~لان اللام يقتضي الجر~~ لفظا او تقديرا لانه كان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره معبر عن حاله وما سوى
المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني

ما لا يكون

ما لا يكون مفردا لكنه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منكرا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا
نوقش بنصب رجلا لانه غير منصوب لا يستعمل المعين والقسم الرابع
وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه فعل تعاولم يورد المص لهذا
القسم مثالا اذ حين اتضح انتفاء كل من القيدين بمثالين يسهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن ان
يراد بقوله يا طالعا جبلا وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين
فامثلة الاقسام مذكورة باسرها وهذه الامثلة تحتمل مثالا لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة على ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المناد بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع مثل يا زيداه وعمرواه لا وعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح
وقيدنا التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا شبه مضاف او حكما
ولا لفظيا او حكما مضافا
لفظيا او شبهها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد [illegible] المضاف بالاضافة اللفظية والشبه بالمضاف لانهما كالتوابع

المزدة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ
ويا زيد الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهَه ولما لم يعم الحكم الآتي في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل
التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال
ومنها التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المصنف عند
المعترض ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف
البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير ذلك
كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عارضي
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق
المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا المنصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثال
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد
وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
ويجوز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل [illegible]

ان يكون

ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة
او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار
فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع لمحله ومحله النصب وابو
العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه فكالخليل اي ابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
العباس مثل ابي عمرو في اختياره النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف
عطف على المزدة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة
الحقيقية تنصب لانه اذا وقع منادى تنصب فكذلك اذا وقع تابع المنادى
اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر قبل
وهو الممتنع دخول يا عليه بل هو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه

وتابع المبني



اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك
لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه
فيكون حرف النداء معتبرا فيه مطلقا اى حال كونه كل منهما مطلقا فى هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال سواء كانا مفردين او مضافين او
مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد
وعمرو واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اى العلم المنادى على الضم اما كونه منادى فلانه المقصود
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى
من جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم
الموصوف بابن متصل به بدون فاصلة بينهما وبين الاب لفظا
مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو فانه يجوز فيه الضم
والفتح
يا زيد الظريف بن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى
علم آخر لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفة والكثرة مناسب للتخفيف
فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى
المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل يا ايها الرجل بتوسط اى

فكل علم يكون كذلك يجوز فيه كضم
لما عرفت من قاعدة بناء المنادى
المفردة على ما يرفع به لكن يختار فتحه

مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام نحو ذا عن
اجتماع اداتى التعريف بلا فاصلة و يا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان
صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو
المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة لحركته البنائية
التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة
المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى وههنا لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر
عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو
ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع لمنادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا يا الله على
قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام فى اجتماع امرين لعدم كون اللام
عوضا عن محذوف وثانيهما لزوم الكلمة يا الله لان اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم
بالجواز فلا يقال الا خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكنه ليست عوضا عن محذوف بل للتعريف وان كانت اللام فيه

عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
ناس نحو في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم
جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
عليه بالشذوذ وفي الغلامان اللذان فرا [illegible] كلبهما اكمل
بانه اشد شذوذا وقد اي جاء ذلك في يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة و ولي الثاني اسم مجرور جاز
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم
بالضم بتيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف واما تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي
الشاعر ان يهجوه فقال لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة
اي مكروه من قبلي بعد مهاجاته اياي [illegible] المنادى المضاف الى ياء المتكلم

في قولهم فيا الغلامان

جرير خطابا لبني

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام و
قلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد المتكلم من النداء بسرعة ليتخلص منه
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي لوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
بها لدلالة الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف و يكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول
يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه ويا غلامه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما
اشار اليه بقوله و يا ابت ويا امت اي وقالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال
الياء تاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة [illegible] يا ابت ويا امت لا جاء به بحركة

قلبها ۳ او الياء

ويتوجه الى

على تقدير قلب الياء الفا كما في يا غلاما

المفرد المعرفة ولم يذكره للعلم به وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف عوض التاء جمع

بين العوضين دون الياء فلا قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض

والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا

الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخى يا ابن خالى لا بالنسبة

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة

مثل يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام

ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام

ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول

اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع فيه

فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة كلام من غير ضرورة شعرية

دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى المنادى

واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى

المنادى حذف فى آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة

اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف

بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف

الترخيم مطلقا بارجاع المضمر الى الترخيم [illegible]

يا ابن اخ ويا ابن خال
بل يقال بيان

رجاع

وشرطه

وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا

فى المنادى على تقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا

حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول

لانه ليس آخر المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس من اجزائه

نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا

مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد

عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى فى بعض

النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه حق عند

دخوله فى المنادى ظهور ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت

اضمار للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة

محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين بالوجود بين وهو ان

يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف

بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليلا على ما القى ولزيادة

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما

متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع

التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا

يكثر فيه [illegible] بعد الترخيم

ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافى الحذف و
لم يذكر المندوب لانه غير فى
المنادى داخل بيان

منصوص المندوب

ولا مندوبا بيان

اى مندوب

ترخيم

على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل وضع البناء ايضا
كأنه ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم الغير
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه
ح يكون من باب عماد [illegible] او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح
اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة نعني
منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمى ومدعوات لحرف الاخير منهما في
الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او ياء او واو ساكنة
من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن
وكثرتها فحذف منه [illegible]

ان ما في آخره

صرف بيان

ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم ناخذ هذا القيد في قوله زيادتان في الواحدة لان نحو ثبون وقلون
يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحد
فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخر مع صحته
واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر وصلت على الاسد
وتلث عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث
في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور بالاقسام الثلثة حرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم الثابت
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه
[illegible] الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل
الترخيم [illegible] في يا كروان يا كرو [illegible]

متحركة بعد فتحة فـ قد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في
بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم
كانه اسم مبنى معرفة برأسه فيضم فـ يا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسرت ما قبلها كما
في ادلو فـ يا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصل استعملوا اى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة في
لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه
احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
وبناء ذكره في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او
نفيا او فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه الناس
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده فقد المتفجع عليه عدم
عليه والحسرة والعويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد مثال
لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه وانما
المندوب [illegible] ابعد المنادى [illegible] دعوته عليه [illegible]

متحرك شبهها فحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صور جميع اقسام المنادى لما يجيء انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
بغيره قلبت الى حرف مد يجانس حركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما
اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ لم
اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اى الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
لحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل
لعدم اتصال الصفة [illegible] ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه الاترى انه حتى تمام المضاف

كالجزء بخلاف الصفة فانه جيئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز وازيد الظريفاه
خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس انه
ضاع لبعض قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وعند
سيبويه يجوز حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان
نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف نحو يا رجلا
بنداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا [illegible]
تعويضا للميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل [illegible]
وبالموصوف بذي اللام [illegible]

الحذف

الحذف من ايهذا لان غيره لا يتصف هنا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة
كابن غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما
المغيرات فيشذ نداؤها نحو يا ابت ويا اباكا وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه فقال افتد مخنوق حذف
حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذ وذا وفي اطرق كرى اي يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل
هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا فان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق فيصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جاز ان نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء
اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما اضمر عامله على شريطة التفسير

التنبيه

والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على
هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن
الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك والا
ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الذى بعده نحو زيدا اكرمته وضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك ال[illegible]
او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره
او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصل [illegible]
بكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو [illegible]
لجرده وقع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد [illegible]
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو ال[illegible]
المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضر[illegible]
وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد فى نحو [illegible]
فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره [illegible]
العمل معنى الاستفهام فيه ودفعه [illegible] ذلك [illegible]

بالمفعولية

بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد اكنت اياه وههنا اصول اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسة
المحبوس اليه بنصب زيد فى هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضربت يعنى
الفعل المقدر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده

مضمر نسخه

بمعنا

ولا تثبت فاتهم بما يستلزمه على حسب علمهم ثم ان الاسم الواقع
في مظنة الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما
متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فمتى لم يرجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو
زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما
الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى منها
لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تابت بالمقدمة عن الحرف [illegible]
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار هو النصب لان الرفع يفضي الى وقوع الطلب

خبرا

خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل و مثل اذا مع غير الطلب اي اذا الواقع على
الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا يدخل الا على
الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجأة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية تحقيقا للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرج
زيد وعمرا لقيته وبعد حرف النفي بمعنى ما ولا وان وليس لم ولن ولما مع
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفصل بينها وبين معمولها المضارع فلا يقع بعدها الاسم نحو ما
زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته الا تأديبا وبعد
حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في الاسم الاستفهامي مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا
ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى
قد في [illegible] فلا يكتفى فيه بتقديره وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو
حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم



المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير
في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث
وفي الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع
الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها
الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
بالصفة اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه
الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور
في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فانه لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن يحتمل
بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلم يتم ان يختار واحد
منهما بالاتفاق في مثل زيد قام وعمرو اكرمته [illegible]

ومعنى المثل يعني اسم مذكور انه واقع اولا جملتي ذات وجهين اولا
جملية عطف اولا

لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية صدرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان سيان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع لكونه اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي
النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلت هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة عنها قلت هذا باعتبار المبتدا واما باعتبار المسند
فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان
ولو فان اما وان كانتا من حروف الشرط فحكمهما حكم ما سبق من اختيار الرفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب كذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا
والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او
تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف
التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فلا
زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكنه يظهر بعد تعمق النظر
انه ليس منه لانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب

فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابس او اذهب على صيغة المعلوم يتسبب او نحو ذلك بملابسة الذهاب او نحو ذلك
لصح قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
هذا التعبير والاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز لما بالمفعولية فليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد ذهب به قوله
كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله
في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يفعلوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول
لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان
كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء
مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه ضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والكلام في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل

منهما

او يلابس شيء احد بالذهاب به

اذ المقصود بيان المعنى على تقدير كونه كل شيء مبتداء وفعلوه خبره وفي الزبر صفة شيء

منهما اذ اخرجت هذه القاعدة مع ان القراء فيه اتفقوا على الرفع الا في رواية
شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراجة عن القاعدة المذكورة
ثم لا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما يحملوا الاخراجة عنها
فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه
مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ بحذف المضاف والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة اي للتنبيه وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الآية جملتين فهي ايضا
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيه النصب واختيار النصب باطل لاتفاق
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين
الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء

فتحملوا ابتداء

اي القاعدة ٢٢

الجملة ٢ وهو فاجلدوا

اي تسليط الفعل المذكور

الفاء بمعنى الشرط ولم يكن ...

اي لم يكن الفاء بمعنى الشرط

مذهب سيبويه

عن شيء وبتعيينه وهو في اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك الاسم المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده كذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر
فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا
نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى معمول اتق
بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف مثال الاول
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق
الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان
يحمل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى
على الابتعاد عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير بعد او اتق
ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي افراد النوع الثاني

مما بعده اي بيانا

المعطوف بيان

مثل

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج
عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب
بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود وقد يجاب بما ذكرها فيما بعد ونقول
في قسمي التوضيح اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخر اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في
المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن مبنيا بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان
حذف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور لفظا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها
فانه لا بد لزمان او مكان من ان يفعل فيه فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل
فيه او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور كما في مثل شهدت
يوم الجمعة داخل فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور

فانه مشهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو نعتبر الحيثية في التعريف قيد
الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس من
حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكورا
الا الزيادة تصوير المعنى وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما
وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في نحو ... وما يقدر فيه في نحو
منصوب المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه بتقدير ها في وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في فحوا ... المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذا قال وشرط نصبه
اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر في الزمان
كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم
منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
شبيها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى

حملا

حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان
لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان
بالجهات الستة وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في
معناها فانه امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولا يتناولها الا بعض التفسير بعض الظروف المكانية الجائز
نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامها اى لابهام عند ولدى ولم يذكر نحو شبههما
عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم من المكان لفظ المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه
ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا للابهام على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا على ما تقرر من ان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في

البلد الثلاثي فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وعما يجيء بعد ذلك اي كل ما

نسب الى المكان خاص بعد قوعه فيه يصح ان ينسب الى المكان بما يلابسه ولغيره

فانك اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت

زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالـ

نسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت

الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة

الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به

وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت

مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه

ان استعماله مع في شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة

التفسير نحو في الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة

وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل

في تعيينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي

لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل لما فعله

مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة

او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب

من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه

كيف

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في

ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا

قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب

ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه الحاجة اليه مثل ضربته تاديبا

مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب

ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود

فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير

داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده

اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين

ادبته تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب

وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه يصح تاويل نوع بنوع لاتحادهما

في الحقيقة الا يرى انه يصح تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد

راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي

شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه مفعولا له فالسمن والاكرام في

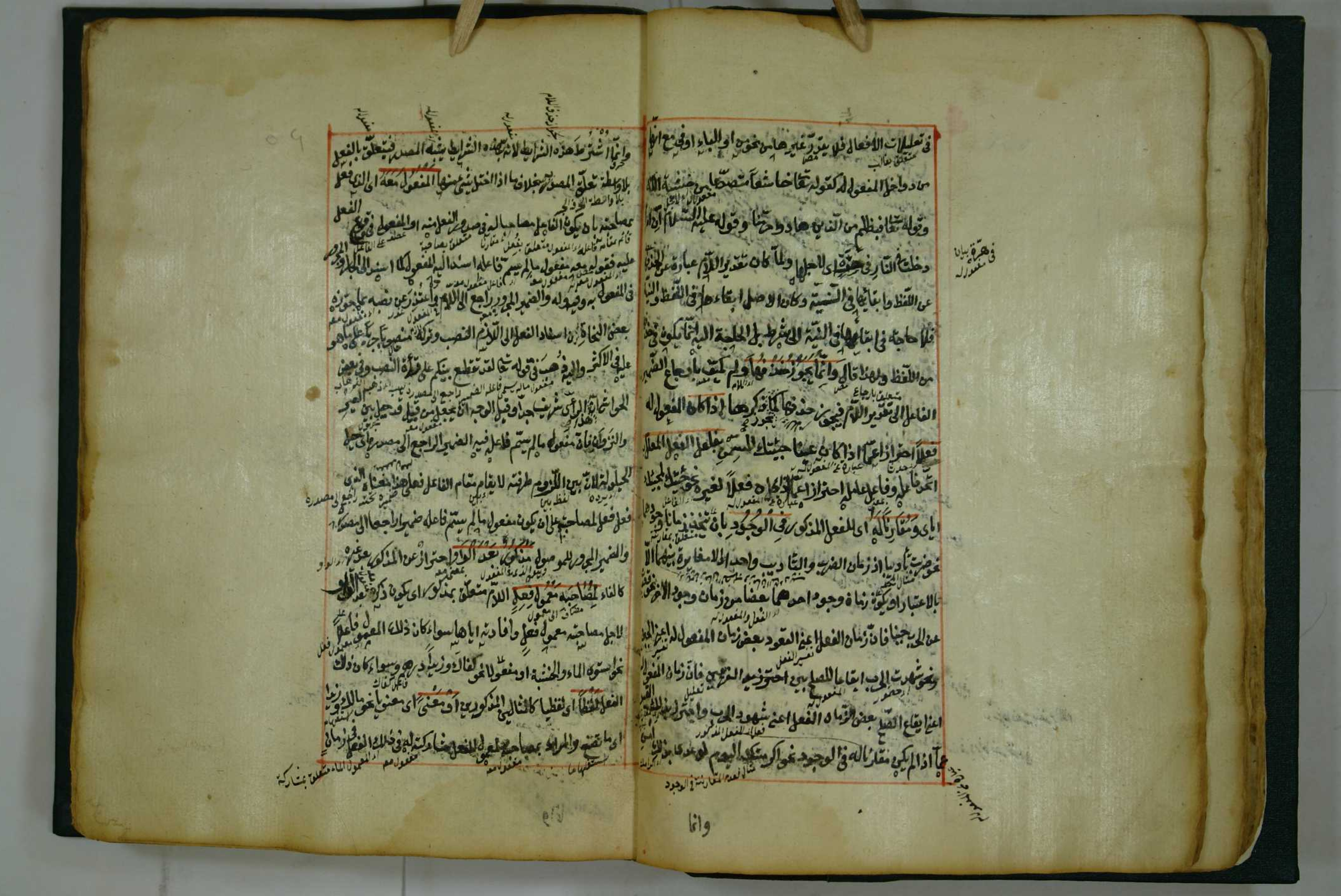
نحو جئتك للسمن ولاكرام الزائد عنده مفعول له على ما يدل عليه حده

وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح

النحو تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب

اي شرط نصبه بتقدير اللام

كقوله في المفعول فيه وشرط نصبه تقدير في



في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من نحو من او الباء او في مع انها
قد وجد المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة
دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية
فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير
الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له
فعلا احترازا عما اذا كان عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل
به احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك
اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربت تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد لا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن
ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الحيين فان زمان المفعول له
اعني ايقاع الصلح بعض الزمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز به عما
اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس

وانما

وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اى الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل منه او المفعول في وقوع الفعل
عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
في المفعول به وفيه والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو
عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل قد حيل بين العير
والنزوان فان معه مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدر اى حيل
الحيلولة بين العير والنزوان لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي
فعل فعل المصاحبة على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر
والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد غيره
كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا
نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك
الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا
اى ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول للفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان

واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل
على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو والتي بمعنى مع
وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها الواو العاطفة
فيها معنى الجمع فناسبت معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل
على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا
لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
يمتنع لعدم الفاصلة بلا تاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين
العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو وان لا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لامتناع العطف
لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز

اذ السؤال

اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما وتقسى الآخر وانما عينا
معنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك تصنع
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد
وعمرو وما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها
وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول
كما هو الظاهر وبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ نحو
زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها
تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول التي وقع الحال عنه لفظيا اي
لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل فيه الحال عن المفعول معه
لكونه في معنى الفاعل او المفعول او كونه المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا

فانه بمعنى أحدثت الضرب شديدًا وكذا اذ دخل فيه الحال عن المضاف اليه

كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه

الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه

فانه يصح ان يقول بل اتبع ابراهيم مقام ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام

يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه

فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه

في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء

باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان الدابر الشيء اصله والدابر مفعول

ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول

ما لم يسم فاعله ولو قرئ يبتغي على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل

يبتغي على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلق

به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير

الى تعميم الفاعل والمفعول الا بتحول ما جمع حال من المضاف اليه

مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء

ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير

امر خارج عنهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ

حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام

ومنطوقه فقط من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا

زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام و

منطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظة هذا او ها

فانهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما من نفسه حتى يقدر في نظم الكلام

او انبه ويصير زيد فيه مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير

او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بحسب صحة القواعد حالا فهي معنوية

لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل

وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان

ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما

والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير

تصريح بهما وتقديره كالاشارة والتنبيه في هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني

والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليت عندنا مقيما ولعله في الدار قائما

وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض

هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون

صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فلان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس

اشتراط كون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها

وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال
نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء الموصوفة
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعل
حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او
قبل الاستثناء للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد
الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكونه
معرفة حتى يكون المعنى ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في
المواد نادرة في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة و
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف
الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحشي الاتن وكان المراد
بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالمداخلة والدخال
ثم يرد من العطش الى الحوض ويزاحم بعضها بعضا حتى يشرب

ما يعيشه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها
في بعض انحطاط المعنى على نقص مثل الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته
جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي يعترك العراك وينفرد
وحده اي انفراده ويجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في الحقيقة
نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن
الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في
النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس
طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل او اسم
الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه لفظا وحاصل الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز الا

او مغنية بيان
وتاويل بهذه المسئلة
بتاخير الحال عن صاحبها
لضعفه بيانه
او تقديم الحال على العامل الظرف

الاستفاق الخوف
والنقص والتناقص والنغص
بالصاد المعجمة
المفتوحة
من نغص الرجل نغصا
اي لم يتم مراده

نظرا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على
الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وعلى ان
يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف و
الحال لا يتقدم عليه اذا لم يكن داخلا في العامل المعنوي واما
اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو
الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك
لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا
عن الاثواب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف ولا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف
الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه والعلة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا

قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال الثاني

قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حال او وجه معتبر فيه تامل

الظرف بيان

قوله وبهذا الاحتمال يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن الظرف او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي عصام

وجاءتني ضاربة زيد مجردا عن الثياب جلد

او جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر

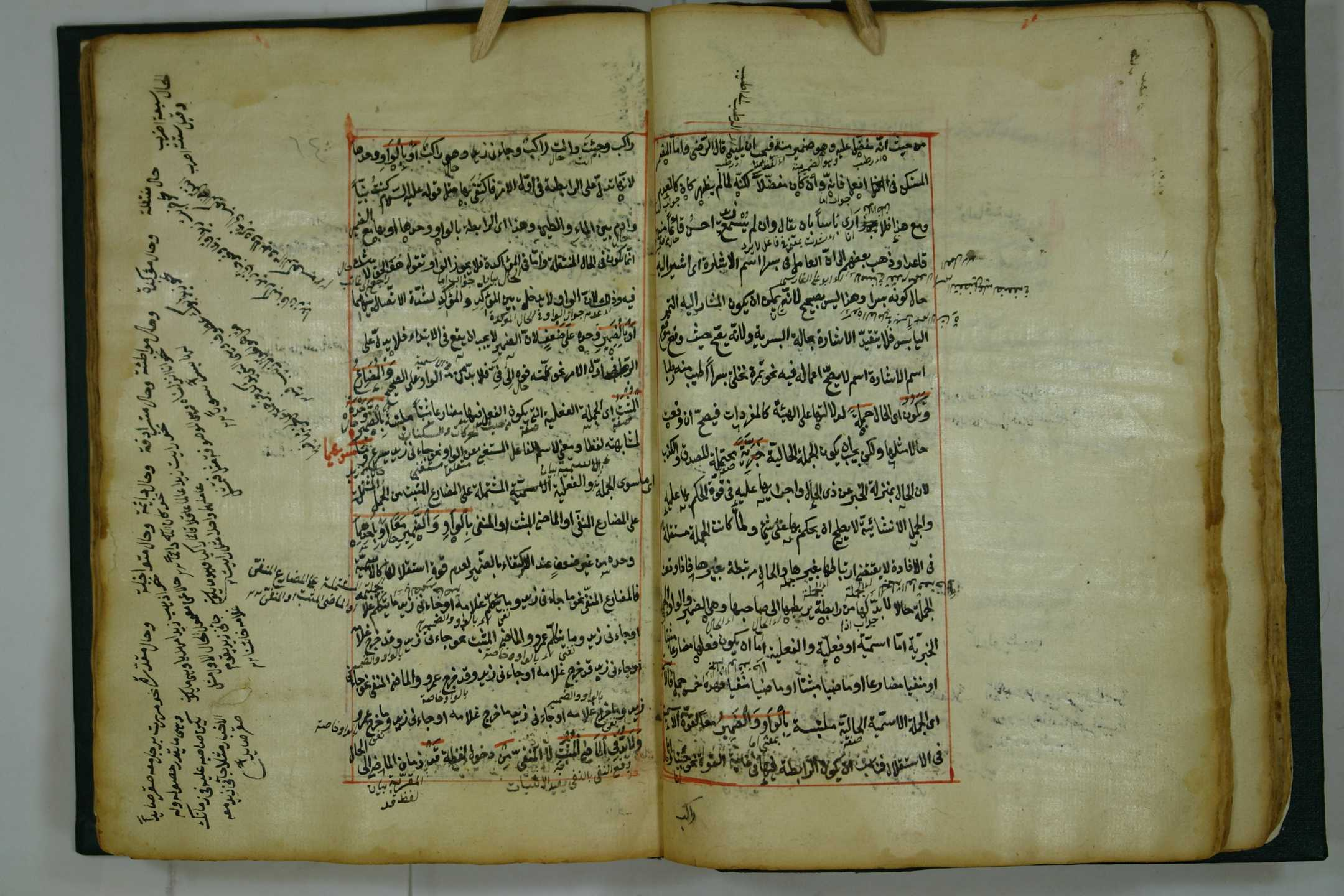
بحسب الحقيقة ليس بجيد ولهذا اجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة لمصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة وكل
محلق ومتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او
جامدا يصح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث
شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا لا
شك ان الاغلب في الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهي
ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان
يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي
بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بحيث انه مفضل وهذه الحيثية
معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان المضمر بالنسبة
الى ... كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب ... والرطبية تعلقه

والعاقبة بيان

قوله هذا بسرا اطيب منه رطبا

المدلول عليه بيان

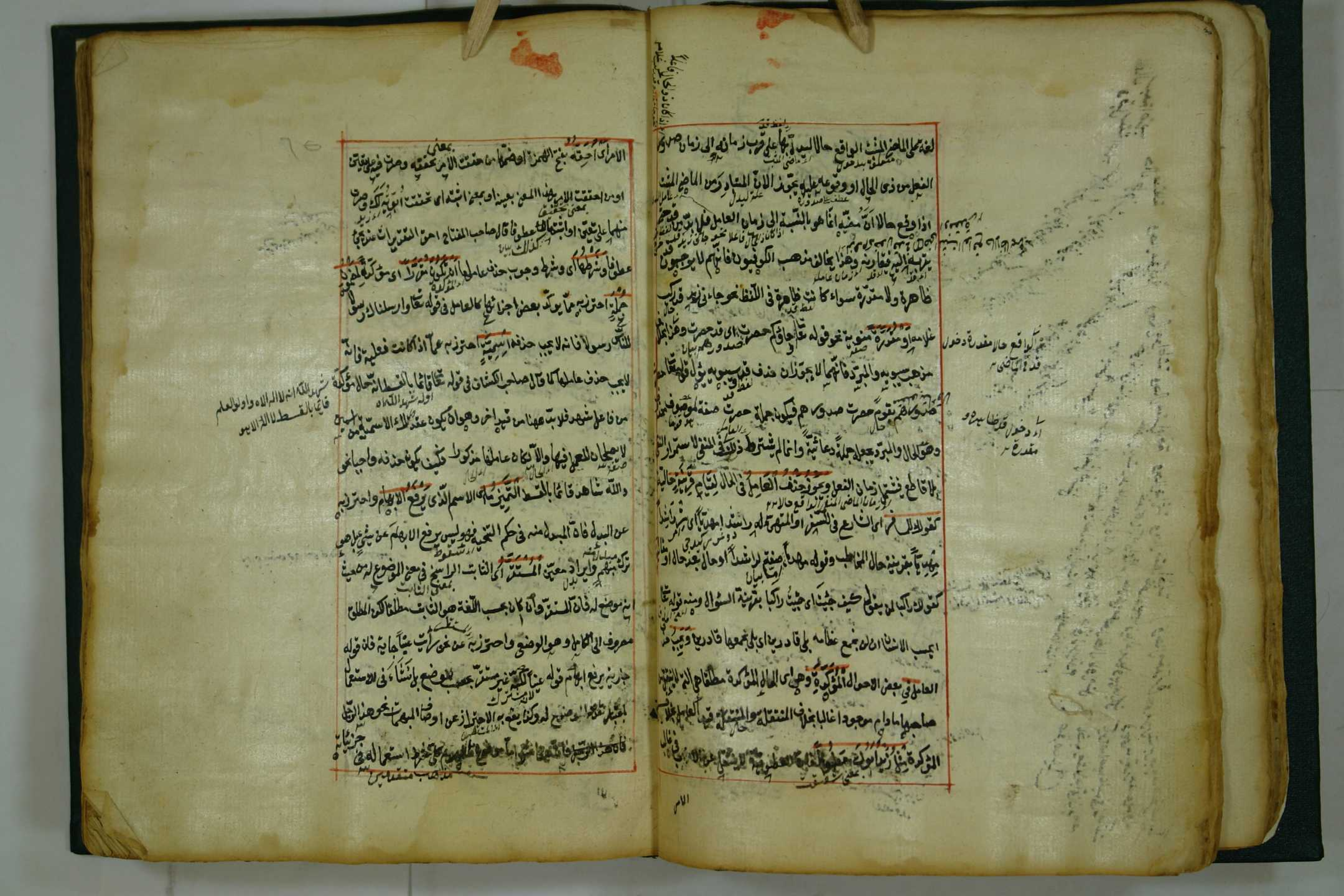
كالعدم واضمار هذا مقام ضمير اطيب



من حيث انه مفعول عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير
المستكن في الحال فانه وان كان منفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر
اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع
حالا اشبهها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه
والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او منفيا مضارعا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فتطلب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئتك وانا

راكب

راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الرابطة في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا
وادم بين الماء والطين وهذا اي الرابطة بالواو وحدها او بها مع الضمير
انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع
المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها
اي ماسوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد لتقرب زمان الماضي الى الحال



لغة بمعنى الماضي المثبت الواقع حالا ليس فيها على قرب زمانه الى زمان صاحبها
الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه وبعد الاتيان المشار زمن الماضي المثبت
اذا وقع حالا لان معنيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
يقربه اليه فيقارنه وهذا يخالف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد
ظاهرة ولا مستترة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت اي قد حصرت وهذا مخالف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوم حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف
وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيتناول زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية
كقولك للمسافر اي ان ترجع في الكسر او المنتهي بحاله راشدا مهديا اي ترجع راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا صفة لراشدا او حال بعد حال او
كقولك لراكب لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تتغير
صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمتنقلة قيد العامل خلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي العاطفية لا يشتغل عن الا [illegible] في غالب

الامر

الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر تحققه وصرت فيه على يقين
او من احققت الامر بمعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها له عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي
عطوفا وشرطها اي وشرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
من فاعل شهد فلا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عند [illegible] الاسمية من الجزئين
لا يصلحان للعمل فيها والا يكون عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو
والله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء على ما هو
تركيبهم وايراد معنى المستقر اي الثابت الراسخ في معنى الموضوع له صحيح
انه موضع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلوع
معروف الى الكامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله
جارية يرفع الابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال
بمقتضى [illegible] الوضع له وكذا يخرج به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان [illegible] جزئياته

شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط لا اله الا هو

او كلي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يرفع به الاحتراز عن عطف البيان في نحو قولك
ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
للابهام الوصفي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو
اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من
حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تعميم التمييز في المذكور
نحو رطل [illegible] والمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب

الى

الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول منه
من التمييز هو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويتميز به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره
ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد
نحو عشرون درهما وسيجيء ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في
ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل لي بفاقة الرطل نصف المن نحو منوين
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها
زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لانه قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غيرها ثم اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح
نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او
النون كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف
اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم باحد هذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام

الاسم كما ان المنصوب لحقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصب ذلك الاسم التام قبله
تشابهته الفعل التام لفاعله وهذه الاشياء بها تما قامت مقام الفاعل لكونها
فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على
اول الاسم وان كان تتم بها الاسم فلا يضاف معها لانه لا ينتصب التميز عنه فلا يقال
عندى الراقود خلا فيفرد اى التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى
التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع بمجرده على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل فهو الآن
الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع فيدل على قصد الانواع بالاستثناء
كما جاز ان يقال طاب زيد جلسة للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع مخصص الجنس سواء كانت بالخصوص
الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا
بقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدله ثوبين او اثوابا ثم ان كان
اى المزيد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى وجد التميز
بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز
اى اضافة المزيد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون
جوازا شايعا كثير الحصول نحو وهو رفع الابهام بدل مع التحقيق

زيت

زيت ومنواه سمنا والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا فى نون الجمع نحو عشرون درهما
اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان
يضاف الى غير المميز نحو عشرك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم من نحو
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم
عشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا قليلا
ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى
الاول كما يرفع الابهام عن المفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان
الخاتم مبهم باعتبار الجنس تاما بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اى خفض التميز
باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور
غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها يشبهها
المشابهة والثانى اى القسم الثانى من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة
فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنها اى عن نسبة مقتضيها علما بها جاء على ما يقابلهما وهذا

جواب لما حال من فاعل قال

التمييز للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة
اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهي
اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونًا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابًا مثال لما يشبه الجملة و
التمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز
بين الجملة او ما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسًا وابًا فقوله وابوة ودارًا وعلمًا عطف على نفسًا
وابًا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو
بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس معنى غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار غير اضافي وهو متعلق
المنتصب عنه والاب عين اضافي وهو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي
يحتملهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسًا
لانه اظهر التمييزات ولا اختفابة وابًا وابوة ودارًا وعلمًا اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وذا اعلم بقوله وقد يكون دره فارسًا اشارة الى ان التمييز

فقد يكون

قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون
الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اورد هذا تنبيها على انه يصلح
ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن فيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير اي لله خيره
فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
اسما لا صفة يصح ان يجعل لما انتصب عنه والمراد بجعله الاطلاق عليه والنفي عنه
جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه
وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثلا ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار المنتصب انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه وان لا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله للمنتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له باعتبارها
فهي لمتعلقه وهو ههنا الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون للمنتصب عنه وما كان نصا فيه او محتملا له

اي كون التمييز لما انتصب عنه ولمتعلقه يعرف بحسب القرائن

فيطابق في جميع الاوقات الا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد لما مر نحو طاب زيد علما والدار يقصد الانواع

ولمتعلقه وثانيهما تعلق بمتعلقه باقصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه
سواء كان نصا لمواقعه لما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او المعنى في نفسه مثل نحو قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت اباه وجده له وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده
فعلى كل من المتقدمين اذا قصد وحدة التمييز افرد وكذا اذا قصد تثنيته
افرد وثني واذا قصد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان
على المثنى والمجموع الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان
يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فانه لا بد حينئذ
من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد انواع
الملكة من الرتبتين او الرتب بل نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا يفيد ذلك المعنى وان كان التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ماولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت
الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة يستدعي
والمذكور اولى بموقعه فاذا قيل طاب زيد ولدا كان الولد زيدا

ان يكون

٦٧

ان يكون حالية بخلاف الاسم نحو ابا وكصفة الواو بمعنى مع والطبق حسن
بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياه
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقة له والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذ
كورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي
من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره
من فارس وقولهم عز من قائل يعين التمييز لان من تزاد في التمييز لا في
الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ لا مدح
حال الفروسية بغير هذه الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا قفيزان برا لان عامله
ح اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا
يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو
عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له التمييز اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء
اي ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا

عبارة عن التمييز

بعث وهي ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعلقا بالان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقيده وقع الابهام فيه
لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام من الربح
المنسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للكسائي والمبرد فانهما جوزا تقديم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف العامل الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في
تطيب فانه ح يكون في كان ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى
ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما على عامله على تقدير
تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان الحبيب وفاعل تطيب

الحبيب

وانما قال على سبيل التجوز لان الاناء لا يملأ بنفسه بل يملأ بما فيه ... وهو في قبل ذلك المحل وارادة الحال ... وهذا مجاز مرسلا

تجويز تقديم التمييز عليه

الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير
تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب في تطيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كان نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف عن وجه
في التمسك

المستثنى

لما اطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معلومية هذا الوجه الغني المحتاج الى التعريف كما في تقسيمه
قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع والمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
فيما سيجيء وجزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزائه مثل اشتريت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني
القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا
بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو ما جاءني القوم لا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا و
اخواتها غير مخرج عن متعدد فاحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حينئذ

المستثنى

لان زيدا يخرج بالنفي لا بالاستثناء

لان زيدا يخرج بالاستدراك لا بالاستثناء

علم أولا بوجه يصح تنبيهه كما عرفت وثانيا بما يشترط له من تعريف قسميه
أعني المذكور بعد إلا وأخواتها سواء كان مخرجا أو غير مخرج فلهذا المعرف
على حدة وما لا يخطر منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد إلا
غير وسوى وغيرهما أعني الصفة فقيد به وإلا لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة
داخلا في المستثنى لأنه صفة لا غير في كلام موجب أي ليس بنفي ولا نهي ولا
نحو جاءني القوم إلا زيدا واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب لأنه ليس
ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر وهو أن يكون الكلام
تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء ولأن الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه مستثنى
منصوبا على الاستثناء بدليل قوله أو كان بعد عدا وخلا إلا أنه يقال إلى
إلى حد الغناء إنما هو لإخراج مثل قرأت إلا يوم كذا فإنه مرفوع وجوبا
والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين
المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا لأنه شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقا
إذ له نسبة إليهما بأن نسب إليه أحدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
أو مقدما عطف على قوله بعد إلا أي المستثنى منصوب وجوبا إذا كان
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غير موجب نحو
إلا زيدا القوم وما جاءني إلا زيدا أحد لامتناع تقدم البدل على المبدل

او منقطعا

أو منقطعا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا بعد إلا في
ما في الدار أحد إلا حمارا في الأكثر أي في أكثر اللغات وهي لغات أهل
الحجاز فإنهم قبائل كثيرة أو في أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبوا
إلى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم إذ لا يتصور فيه
الإبدال الغلط وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
إنما يصدر بطريق الروية والفطانة وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى
قسمين أحدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه عنه نحو ما جاءني القوم
إلا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم
ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله لا عاصم اليوم من أمر الله
إلا من رحم أي من رحمه الله فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا
وجوبا إذا كان بعد عدا من عدا يعدو وعدوا إذا جاوز مثل جاءني القوم
عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في
الأصل لازم يتعدى إلى مفعوله بمن نحو خلت الدار من الأنيس وقد يضمن
معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزم هو هذا
التضمين والحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بإلا التي هي أم الباب وفاعلهما ضمير يرجع إما إلى المصدر الفعل المتقدم

او بعد تقدم

اي الى الاسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاوز
القوم عدا او خلا بعضهم زيدا او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل
على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالآلة التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان
ضيان كما عرفت وقد يجيء الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيد
حلا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير خلو
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او وقت
مجاوزتهم زيدا ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمروا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او بعضهم مجاوزين
او بعضهم عمروا وعن روى الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
هذا لم يثبت عند المحققين او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو
اصلا لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من فعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في

في محل

في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
غير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما
بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا و
خلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العامل وفي بعض النسخ ذكر
المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان
حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير د
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه
الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى



على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويسمى ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة نحو ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد الا زيد الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا
يوم كذا اى قرأت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور ربما لا يستقيم
على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى
ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا
يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز ان يقال
فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصة
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما فى الصورتين فى كونهما لا واحد منهما

فهو مستثنى مفرغ نحو الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقامت الا الاوقات الا ان يستقيم المعنى

جائزة

جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
فى الايجاب عدم استقامة المعنى على تعميم العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك
مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيه فقليل
فى المثال المذكور وبابه الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس
الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه
فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام بالثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على
بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثمة اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما
زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد
دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال شارح الرضى يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافى ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت الممكن ان يحصل فيه
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ادراج جميع المواد الايجابية عن الاستثناء

فى الانتفاء تعلق الفعل بها

فى ذلك بيانا

لانه لا يجوز عدم ذكر المستثنى فى الموجب لم يجز

الموجب

المنصوب على الاستثناء كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه
الضرب من معارفك مثلا والمقصود منه المبالغة في تعلق الضرب على زيد
وإذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل
ما جاءني من احد الا زيد فان بدله مرفوع محمول على موضع احد لا يجوز حمله
على لفظه ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا
لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع
محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
النفي من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا امرا من ان يوصف
صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في صورة الاولى لان من
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل
اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا من زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد
فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورة الثانية لانه لو ابدل
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لانه فجعله شبيهة بالمركبة

لانها

لانها حصلت للجملة لا في بالنصب الحاصل بالعامل فلا يتجه من تقدير لا
الحقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذلك في قوله ما زيد شيئا الا شيء
لو حمل المستثنى منه لا يتجه من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران
الحقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في
المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل عمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا فجعل محله
البعيد فانه لا دخل للعمل فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى
النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهي
الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل ان عمل ليس للفعل لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما فانه انتقض نفيها بالا لبقاء

فعلتها واستثنى ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لانه عملها فيه انما هو
وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وحاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم ولجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها بتوية للمستثنى عما نسب الى
المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضربه عمرو
واعراب غير فيه اي في باب الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوف
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكأنه لما انجر به المستثنى بالا
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهم
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعمل
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراكهما في مغايرة ما بعد
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في
غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة متعدد فوجب ان يكون
منكور الاشتراكهما قد يكون متعددا في غيره مثل جاء في غير زيد وعمرو
لكونه متعددا ليوافق حالها الصفة حالها اداة استثناء اذ لا يستثنى الا في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تنعت الا في الصفة جاءني رجل الا زيد والتعدد

يكون

يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مستثنى في خبر فيه
نحو جاءني رجال الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى الجماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به الى الجماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما ان يكون الجنس المستغرق نحو له في رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له
علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترطنا ان يكون الجمع غير محصور لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة دراهم الا درهما وانما يصار عن وجه
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عن وجوهها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام انه لا يحمل على الصفة غالبا
فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني
مائة رجل الا زيد ولا يتعذر في غير المحصور ملجاءني رجال الا واحد او الا رجلا
والا احاد ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة
نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد
محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة
لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هو الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله

في آلهة بتقييد فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل
الا على الاستثناء وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا
لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها واما اذا
كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا
لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد والآلهة لان التعدد يستلزم الغيرية
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لعدم صحة
الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في
وذلك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل
ذلك على الشذوذ وقال الشيخ شذوذ وذلك ان فيه اخراجان احدهما وصف
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اذ هو المقصود وتحمل الافادة
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
سواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية و

فيهما

فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش انه سواء اذا اخرجا عن الظرفية ايضا نصبا وانه استكثر
الرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكثار
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع خبر كان واخواتها
وستعرفها في الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان
او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند بعد دخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتحقق بعد تحقق
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تحققه لا يكون بعد
دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه والمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا
من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها نحو كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب ولا يلتبس
احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيدا او كان هذا في هذين المبتدأ والخبر فان كان الاعراب فيهما الا لفظيا

للقرينة لا اتفاقهما فيه بل لابد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف شيء
من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذه الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم واجري الجزء على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على
تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فجعل
به ملحقا بالاول من حيث الحذف اللازم اذ لا لام فيه وانفصل الضمير على الاصل

الاول

٧٧

الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها سيعرف فيها في قسم الحرف ان شاء الله
تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها نحو ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع الانتقاض هذا التعريف بمثل
ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي
لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كل ما كان من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
كله من المنصوبات لكن الاكثر منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد
ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على
الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد
دخولها مخرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت ولهذا القيد كان
في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها
اي بالمضاف في تعلقه بشيء وهو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير
المجرور في اليه او الاولى منه اي من الضمير المجرور وبعد دخولها وما بعدها من الضمير
المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل ظريف فيها مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام
رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك

مثلا لا يليها نكرة مشبهة بالمضاف وقوله لك على النسخة المشهورة من تتمة الا
يليها فاذا نكرة اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الحول المذكور
بل كان منكرا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها
ليبنى عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او
منصوبا لكان غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب المفرد
قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المعرب نحو لا رجل في الدار والكسر في
المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وقيد
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني
لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يسأل
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد لا
معرفة بانتفاء شرط النكارة او منفصلا بينه اى بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط
كونه مضافا او مشبها به او لا نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا

زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المنفصل
فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما
في المعرفة ليكون كالعوض عما فات من التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما
هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ونحو قضية اى قضية هذه ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب عن دخل
متوجه على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان
ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا
لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا
التأويل ايراده حسن بحذف اللام لانه الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة
بلا فصل بعدها خمسة اوجه اللفظ لا بسبب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد
عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اى لا

حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول موجود الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
رفع الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لانه يشبه حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلانه لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء او عطف مفرد على مفرد
بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم اعني الله حول
قوة لجاء الرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الاوجه ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للنون
الاسمي بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله

منصوبا

منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
اي عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير
العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول
همزة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام
حقيقة فيقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندي ولم يذكر
سيبويه حالها في العرض كما له قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الا
فعال الشرط ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا يكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها لحرف الاستفهام ولكن حرف تحضيض
التحضيض براسه فكانه قال الا تروننا رجلا يعني هلا تروننا رجلا ولذلك نصب
والنون وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الا نعت اسمها المعرب
بمعنى ليس الحقيقي احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة النعت اي لا الثاني وما بعده
احتراز عن نحو لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مستقر والعامل فيه مستقر احتراز
عن مثل لا رجل جميل الوجه ويليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن هذا لانه يبنى على الفتح حملا على المنعوت

كمان الاتحاد بينهما لا انفصلا و توجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة و المنادى و نادرا و سائر النواسخ لا نحو عنهم فيها لكن بشرط ان يكون حكمها حكم
قوله ونعت المبني اشارة الى المبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المتبادر من المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب
فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا غفير بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام
ماء بارد دائم الله يتصدق عليه انه نعت المبني الاول متوسطا بينه فان بارد اضافة من اثبات الالف فى ابواب وحذف نونه من نحو غلامين جائز
فى هذا المقال نعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها فى الاعراب ودائم لانهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لهما وقد جاء على قوله
البناء رفعا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب عوامل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف فى اب واسقاط النون فى مثل
ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كلاسيما كما فى حال الاضافة تشبيها له اى للاسم لا فى هذين التركيبين
فالاعراب الحكمى الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا مع انه ليس بمضاف بالمضاف اجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف
اللفظ والمحل القريب وقد مر امثلته فى بيان فوائد القيود والعطف وحذف النون فيكون معربا ولك التشبيه انما هو بمشاركته اى مشاركة
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان الاسم الصحيح بمضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف
المعطوف مفتوح او رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان المكرر فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو
فى المعطوف فحكمه ما علمت فى نحو لا حول ولا قوة فيهما سبق بابه عملا على الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز بتشبيهها له اى المثل
اى لفظ لا المبني وجعل منصوبا و رابه حملا على المحل وجعل مرفوعا هذين التركيبين من حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الا
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل اضافة لمشاركته اى مشاركة هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة
المؤكدة اذ المعطوف فى المنفى يراد فيه لا لكثير الحمل للحملة لا فى فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لانه
مثل لا اب وابنا فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو الاختصاص بتفاوت ان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم

اى

من ما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لشبهها بالمضاف فان قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر
غير المضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى في الدار لعدم الاضافة محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثله ولاده
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بالنسبة اليه وان جعلنا حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد جزما ولا الشبيهين في النفي والدخول
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته اليه ولانه يلزم الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى
يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار بشاركته له في خبرية خبرها ولا لها وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وتختص الخبرية
معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المذكور لانه اعمالهما وجعلوا اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر بطلب
الفساد بهما على تقدير الاضافة وهي نفي ثبوت جنس الاب او الغلام الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيجب لا يذهبون
لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا الاعمال لهم لا يجعل الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه
ينفد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
لا اباه ولا غلامه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود وغلامه ما هن امهاتهم وان زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم فلا انما خصت ما
موجودين واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلام المنكر لا انها لا تنادي مع لا في اسمائهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند
لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
والجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او بطل العمل اى عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف فمذهب سيبويه والخليل وجمهور ن فلانه ما عمل عامل شبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا
النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وان اقحام اللام بين انتقض النفي فلانه عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم
المضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة وحكم المعتد بناؤه لما مر الخبر فلضعف المدلبات مع ضعفها في العمل فاذا عطف عليه اى على خبرها
كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يجوز فيه الاسم وحذف الخبر ب بكسر الجيم اى بعاطف يقتضي الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد

منهما الا مساواة وما عمرو قائما لكن قاعدة في الرفع اي محكم المعطوف في السنة وضرب اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
لا غير لكونهما بمنزلة الاتي نقض التنسي المجرورات هو ما اشتمل العمدة وهي في الكلمة غير مراد اذ لو اريد لانتصب فالتقدير اي تقدير الحرف
اسم اشتمل لتنويع الحرف في الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يشترطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يلفظ بالحرف نحو مررت
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع
على علم المضاف اليه اي علامة كون المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه فيه لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما اراد و
يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قصدوا الكلمة بشيء من جاء يكتسب به او احد الثانية التعريف او التخصيص او
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم الباء
بالحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته من هذا التعريف نظرا الى الكلام الفصيح حيث ليس واقعا بتقدير حرف الجر في
لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فدخل في تعريفه الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الكلام
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
لم يكن داخلا فيه والمضاف اليه هو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور واللفظية انما هي للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يتبع بتقدير الحرف فيها
وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بحرف لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي يضاف اليها بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية
يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسم للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او [illegible] فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانه في اسناد
اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون [illegible] الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد [illegible] فكانه قال من جهة الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح

نعمة

ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبلها وعلم الفضة وبنحو الادلة فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان

فلا يكون مما يفيده الاضافة فليت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من وان الاخص ايضا بمعنى اللام فالاضافة

وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لافادتها خاتم الى الفضة بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك

معنى في الاضافة تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها

المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلا الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل

مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن يرفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات

مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو البصرة نحو رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل فان قولك

زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء بمعنى اللام وقد اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب

اي في مضاف اليه عند جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف له اختصاص باليوم بملابسة الواقع فيه فان قلت فعلى هذا يكفي جعل الاضافة في

ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا معنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين

الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس الملك قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا

الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة

المضاف الحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او كان ظرفا له في الاضافة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة

بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا

اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد اي تعريف المضاف المضاف اليه الموقف لان الهيئة التركيبية في الاضافة

وعلم

المعنوية من ممنوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة امر اضافي
يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد
على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير
ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان المضاف اليه معرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقوله
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر مماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان محتملا
غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء
فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد

بجرده

بتجرده من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة بحيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والعيوق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلم جوزوه هنا دون ذلك قيل لانا نمنع
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف العلمية فانها
حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعلومية باللام او الا
ضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه
من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما
قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام فان ذا الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا كانت غير صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها

عن مطابع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل ثم هو يجمع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف واشتغال
منقولها وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون
الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة اعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة وانها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضاربا زيد لحصول التخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب سقط
او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد للال واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا النوع لانتفاء
زيد واما في اللفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم الانسب تتميم هذا النوع لكنه اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب
اضيف القائم للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي ومن عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المفيد منه حسا على
وجوب افادة الاضافة اللفظية وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص الاضافة بمجرد ادعاء مخالف الظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها الواهب الهبات عبدها فان قوله عبدها بالجر معطوف على المائة فصار
صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمنع
زيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة ذلك البحث الى ... بعض البلغاء لا يمنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
للنكرة ولجاز الثاني لكونه المعرفة اي صفة المعرفة والمراد انه المضاف الواهب المائة الهجان وعبدها نعيما انه هل القول ضعيف ما يعني في الفصاحة

بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضاربك زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا
يخفى انه في شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به ضعيف في الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او
لانه يحتمل في المعطوف عليه كما في باب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
فلم يجز رب سخلتها بل خالد رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب
المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة المائة او
بدل عنها او من قبيل ثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي
راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من
المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الالف [illegible]
الا بمعرفة حركة الروي من القصيدة واما الاية فلانه قاس على الضارب
الرجل فالضاربك فاجاب عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه

وجهان

وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون
المضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضاربك زيد والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع انه
القياس عدم جوازه للمعرف وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيما قال
اي في قوله يعني سيبويه واتباعه انه اي الكاف في الضاربك مختلف دون من قال انه
غير مضاف فالكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا احتاج جوازه الى الحمل حملا اي محمولية على ضاربك فاعل نحو لفعل المفعول له الفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة
عن اللام عملوا لا تهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق
تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير
لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه ونحمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل
الاضافة لا للاضافة ولم يحمل القاضيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على
ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكافي للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
ويقال الضاربك لكنه يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولهذا يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكافي لا للاضافة ولقائل ان يقول لم

لا يجوز ان يكون اصل هذا ربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المتصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانه
من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن الاستدلالات الفراء على
جواز الضارب زيد بجانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولا يخفى ان
كل واحدة منهما اشارة الى ميله على صحة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
نعم قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة معتبرة باللام لانه يتوسط
العطف مثل ضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم
شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول واجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله
لان كل واحد من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى قيد لا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها فلا يقال

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضافة موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة والاولى
الجانب صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا
اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة ساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على احتمالين
المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب الغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك
مكانا جزئيا وذلك المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذي يعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكلي فيستقيم المعنى ويرد على عـ

الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوف فإن مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان
اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيف
اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حيث جعلوا
كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه
كما اضافوا خاتما فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم
اضيف اليها التخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مباين للمضاف
اليه في العموم والخصوص اي لكل المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الافراد والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رأيت ليث اسد لا تفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل
الدراهم وعين الشئ فانه اي المضاف فيهما يخصص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعترضه العيني عين الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز [illegible] فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى

واحد

واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على
المدلول والآخر على اللفظ كانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا
اللفظ فلم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
غالبا فاذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او
الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لما فيه خفة السكون وتقوى
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد
السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح انه
الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة
من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم
في الياء نحو عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم

لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف واسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما هي انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت بالمناسبة لها فقيل مسلمي سواء كان ما
قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي
وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح
لخفته واما الاسماء الستة التي يتبعها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
اي فالحال فاخي وابي عنها اذا اضيف الى ياء المتكلم اي يقال اخي وابي مثل
يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في
ذلك بقوله شعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما في
ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف الجمع القليل واستعمال الفصيح
مع انه يحتمل الكون المتمم به اي الجمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثاني فصار ابي ومن جمعه
هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا اي لما سمعها علمن

اصواتنا

اصواتنا وبكين وقلن لنا آبائنا فداءهم وتقول اي امراة قائلة لاستنباع اضافة
الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان
نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى
ياء المتكلم وفي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا انقطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حم اوحمك ورايت حما اوحمك ومررت بحم اوحمك ومثل خبء بالهمزة
فيقال هذا حمء وحماؤك ورايت حماء وحماءك ومررت بحماء وحمائك
ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو
وحموك ومثل عصا كالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد
بحال الافراد والاضافة بل يجي هذه الوجوه في كل من حالة الافراد و
الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
ليس باسم جنس فقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف

ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اولى
وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها
الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى الاسماء والاجناس
ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى
الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم
حدها بنوع نوع انه اه وضرب ضرب لعدم كون كلها من افراد المحدود كل ثان
اى متاخر متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع
الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناشئ
من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى
زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان واخواتها وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الثانى الا خبر المبتدأ والثانى مفعولى ظننت

وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان
المبتدأ اعنى التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا
فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه
ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه
يقتضى آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم
ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة الثانى ههنا ليست فى موضعها
لان التعريف انما يكون للجنس والجنس لا للافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد من خلال كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل
كل عليه افاد صدق المحدود على كل فرد من افراد الحد فيكون مانعا فى الظاهر
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل
على معنى فى متبوعه اى تابع يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه
مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر
التوابع [illegible] المعطوف فى مثل قولك [illegible]

واعطيت

زيد عليه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول
معنى في متبوعها في اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت غالبا **تخصيص**
في النكرة كرجل عالم **او توضيح في المعرفة** كزيد الظريف **وقد يكون لمجرد**
الثناء من غير تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم **و** لمجرد **الذم**
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **ولمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة** الا ان
الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رد
بقوله **ولا فصل** اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة
وقوعه نعتا **اذا كان وضعه** اي وضع غير المشتق لغرض المعنى الذي
الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع **عموما** اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم
وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال **او خصوصا** اي في بعض المواضع

بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما فيجوز ان يقع نعتا في بعضها
التي يدل على ذلك ومن لا يصح جعله نعتا **مثل مررت برجل اي رجل** اي كامل في الرجولية
فان رجلا باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي
رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **ومثل مررت بهذا الرجل** فان هذا
يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان **و** مثل **مررت بزيد هذا** اي بزيد المشار اليه
فهذا في هذه المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيقع صفة له وفي المواضع
الاخرى التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة **ويوصف النكرة** لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في
المفرد كذلك توجد في الجملة وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع الا بتأويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر
بضربه **ويلزم** فيها **الضمير** الراجع الى تلك النكرة المربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط كونه اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم **ويوصف بحال الموصوف** اي بحال قائمة به
نحو مررت برجل حسن اي الحسن حال الرجل و صفته **و** بحال **المتعلقة** اي متعلق الموصوف

يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه او
الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال
تتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح
او كان صفة مؤنثة يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف تتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة
وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل
مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في
التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا لا يذكر
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم
ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
ومعمورة داره مثل يعمر داره او قائم [illegible] في الدار جاريته مثل يقوم

في الدار جاريته فانك اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحاله
الموصوف ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع
المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذا للمطابقة
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين ومررت بامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فان قلت خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما
كان الوصف الاول يتبعه في العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير [illegible] مضبوطة بل بين ضابطة عدم تبعيته بكونه
كالفعل بالنسبة الى الظاهر بوجه ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة
اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل
قاعدة غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدون غلمانه لان الفاعل
مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند

ان غلامهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه و
كان قعود جمعا ايضا كالقاعدون لانك اذا كسرت الاسم الذى به للفعل
خرج لفظا من موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم يكن نحو
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الموصف الموضح الوصف
والذام او غيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر
معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على
الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف
به ولهذا اعترض الشارح الرضى وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر
لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف
المعرفة اشد اختصاصا فالتعريف والمعلومية من الصفة بمعنى ان
منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر

ثم الاعلام

ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة
ومن ثمه اى من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا بمنزلة ذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة
فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس او المضاف الى مثله
اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو
جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان التعريف فى المضاف والتعريف المضاف اليه او
نقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها
اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة
بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان النحاة يقتضى جواز وصفه بذى
اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله الا بالجملة ولا
يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المتعين
والسؤال من المحتاج المفتقر فيتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم ابوه الكريم ومن ثمه
اى من اجل ان وصف الموام باب هذا بذى اللام لرفع الابهام وبيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لانه لا يختص

عام لا يختص بجنس دون جنس وخص مررت بهذا العالم لانه يتبين به [illegible]
انسان بل برجل **العطف** يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى
او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة فى كلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها فعمرو فى جاءنى زيد وعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد
نسبة المجىء اليه بنسبة المجىء الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجىء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وقوله مع
متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين منهما التابع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة
ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من
غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكرنا جمعا ومنعا زاد
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفة

قد يتوسط

قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها تابع
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول
فلو لم قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات من جهتها الاولى
فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد
جوز زمخشرى وقوع الواو بين الصفة والموصوف وجعله لتأكيد لصوق فى مواضع منه من
الكشاف وحكم المصنف فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف
انه قال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق انما هى على ما كان
عليه فى الصفة وانما حسن دخول العاطف لنوع من المشابهة بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بعطف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة
لا لا انها فيهما على ما هى عليه فى غيرهما من الجمع والترتيب وغير ذلك فى جعلها

صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واحديهما كونها

نحو عاطفة في الصفا عاطفة ارتكاب امر عيب من غير ضرورة داعية اليه
وإذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالو
عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا
انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل و
عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
نحو للاختصار ترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة
حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه اشارة الى ان ذكر المنفصل مع الفصل كقوله

تعالى

تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان
مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد وفصل
لكن على قبح والكوفيين يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال المجرور المضمر بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما سيجيء في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما مر في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا يتاتى له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار
فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي
ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركه اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حالة السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه
يجيئني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجوز ايضا تاكيد المضمر المجرور
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبني زيد جماله من غير اعادة الجار ومن

العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار وفي
التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما والمنفصل عند لعوم
تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى عين
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور لتخرج المتصل المرفوع عن مراقبة الا
تصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يتبعه
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه عامل واحد فانه جاز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او للعامل اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم
ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم
تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر

اكل

اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقواه بقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الظاهر ويأول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا واعني الاتي صورة تقديم المجرور وتأخر
المرفوع والمنصوب المجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لانه ما
خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما
جاء في بعض القراءات او عوض الاخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي
حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد
زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد
قتيل دفعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج تكرير اللفظ

[illegible]

حتى لا يبقى شك في اراده المعنى الحقيقي او في المسنوب اليه ربما نسب الفعل الى الشيء
والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجي بكونه
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد الى الحجل لا يقوم مقامه او بكونه معنى نحو
زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه اى في شمول المتبوع افراده ودفع ظن السامع تجوز
المنسوب اليه في شموله لافراده فانه تكون انما نسب الفعل الى جميع كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه مانعا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجوزه عن اللام فان ما يقتضي تجوزه
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب رجل التعبير شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصدهم
اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرب رجلا على
التميز وذا اى رب شاة وسخلة شاة ولذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احواله عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه ولذا وجب ما المعطوف في يا زيد وعمرو والاصح زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه نحو يا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه

مفردا معرفة فتنوا امتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فانه عبد الله ليس مثل زيد فانه
زيد مفردا معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع امتنع في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو والا لو
في ذاهب اذ لو نصبه او خفضه لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو
ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع
فيه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان الضمير فيه الضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا
التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السبب بان يكون معناها السببية لا
العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب
زيد الذباب او يفهم ههنا سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب
زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذي يطير فيغضب زيد من طيرانه الذباب
واذا عطف اى اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي
عاملين واحد وقال بعض شارحي اللب الاظهر عندي العطف ههنا بمعنى
معناه اللغوي اى اسمين على معمولي العاملين بان يجعل معمولهما واكثر الشارحين على انه

المبني على معمولي عاملين ولهذا قال على معمولي لا على معمولي باختلاف الضمير العائد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلا وكلتا نحو قرأت الصحيفتين
كلتيهما وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في
الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل او جمع الا ذو
اجزاء مفردا كان او جمعا لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه وذو
المذكور الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم يعتبر اجزاء لا يصح
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كالقوم
القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد مما يتجزى في الاشتراء فيصح
تأكيده ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا
بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء والضمير بعد تأكيده بمنفصل
هو انت اذ لولا ذلك الضمير التأكيد بالفاعل لا ذو [illegible] تأكيد للمستكن

تم الكلام ...

نحو زيد

نحو زيد اكرمني هو نفسه ولو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو لقال
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير المرفوع لجواز تأكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباسه بالتأكيد
الفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخوه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها افراد المنسوب
اليه مع انه ربما النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته
وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر جهابه واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح
متبوعه فهو يقرر ما هو متبوعه وحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هنا حاصل ما ذكره
المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ

ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ
الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعناه حقيقة مثل جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير
لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او فعلا
او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى
اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كما التاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي
يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن وبسن
اكتع مشتق من حول كتع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي
وبالمعجمة من بضع وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا او تثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد

نفسها

نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعند
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اوليين تغليبا كالقمرين سمي الثاني
للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والبواقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او جمعا على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم عليه اكتع واخواته اي على اجمع
لا تجتمع معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التقوية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز به
عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على
المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي هو في الامثلة ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل من احد وليس فيه نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
اليه بل النسبة المقصودة فيه نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب

الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
ولكن اثباتا فمقصود على زيد انه تابع مقصود بنسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع
النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان
نسبة شيء الى شيء نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل
المبدل منه والاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل
غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه
نحو ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي
مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحد ان ذاتا
تحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك مع ان
مفهوما فهما متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو
اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو

فقط ولان سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجيء بالثاني تتمة له توضيحا له فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ومن يكون
ليس التوضيح الحاصل به مقصودا بخلاف المقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فافترق
منه غير الثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل
الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى التابع للملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث علم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى الصفة من صفاته اجمالا وكذا في
سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط غيرهما اي يكون
الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من
البدل ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والناقة
[illegible] نحو [illegible] فلكه [illegible] فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد بمثاله [illegible]
[illegible] فانه [illegible] المناقشة فيه فالبرج عبارة عن مجموع الدرجات
[illegible] لم يجعل هذا البدل قسما ثالثا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته

ويكونان اى المبدل منه هو

قبل العدم د قوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط
اى يكون بان يقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان
بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو
غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل المعرفة واجب لئلا يكون المقصود
من غير المقصود من كل وجه فانه افيد بصفة ككاذبة لما فيه من نقض النكارة
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو
الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما يلزم
كون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
والاشتمال والغلط فان الماتع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها
الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتنى
الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
عن الصفة يوضح متبوعه احتراز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من

مثل

اقسم بالله ابو حفص عمر قاله ابو حفص كنية عمر بن الخطاب رضه وعمر عطف بيان له وقصته
انه اى اعرابى فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم
الله ابو حفص عمر • مامسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر • وعمر مقبل من اعلى الوادى
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق اى صدق الاعرابى ان ناقته دبرة
نقبا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفا فحمله على بعيره وزوده
وكساه وفصله اى فرق من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن
التارك البكرى بشر قاله قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز فان جعل بدلا منه لم
لان البدل فى حكم تكرير العامل ليكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر
فيما سبق فى الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير فانه منقول التارك ان
جعلناه بمعنى الطرح والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان مبتدأ فهو حال من
الضمير المستكن فى عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لانها
ترجو حلاة الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد
ذكر فيما سبق والمراد مثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذى اضيف اليه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو
اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناوله
ايضا النداء فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا

على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا او المعنى الاول وجودى تشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين
والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ما ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكر القاب
المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على
والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتحة نصبا
المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم الكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى الرجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها اى حكم المبنى واثره المرتبة على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل
الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العامل نحو الرجل ومن امره
فانه واقع موقع انزل او مشابهته للواقع موقعه كفجار او فجور موقع ومن زيد وهى اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف فى نحو والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأه بالفتح او وقوعه لا على الافعال لتصوير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات وبعض الظروف
مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهو ثمانية ابواب فى بيانه
المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولكن الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب
المبنى مقابلا للمعرب واعتبروا فى المعرب امرين التركيب وعدم المشابهة فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء
الاصلى كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما [illegible] فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لم اختيرت دون
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو وانما [illegible] المتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه
والتركيب فى تعريف المعرب [illegible] المخاطب يخاطب به فان انا موضوع

لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فلعل الا في قيامه مقام الظاهر وانقسم الظاهر اليها فانا وانت اى المرفوع والمنصوب نحو واحد
الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء فسماه متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل
الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل ستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى
معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا [illegible] المصرحة انواع للمرفوع المتصل والمنفصل وللمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم متقدما الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت الى ضربن
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى [illegible] صيغة جمع الغائب المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا [illegible] بالمتصل لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا
متقدم من حيث المعنى او من بسياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر [illegible] ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى
دل على ان ثم موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشأن اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن
والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكر شئ قصد التعظيم القصة بذكره [illegible] الضمير فى انت الى انتن هو ان جماعة والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية
لتعظيم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا [illegible] والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الكلام [illegible] المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل [illegible] ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بحرف الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة قبله يكون كالجزء منها [illegible] انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع المنصوب المنفصل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية [illegible] اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار
مجاورا له نحو ما ضرب الا انا والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج [illegible] ان الضمير هو ايا واللواحق [illegible] لانه [illegible] التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
فلم تتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر [illegible] الاسم [illegible] المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلا[illegible]

الى غلامهما ولى لنا الالاء الالهية فكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت
بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث
المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها مشترك
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في الا…
في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع
جارية هذا المجرى يعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار
اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى ويبين ذلك الامور على ما …
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل يجوزوا في باب الضماير
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المستثناة
تبقى ويكون ما بقي دليلا على ما التي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في
الجميع بل في فعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسند الى الظاهر نحو
والواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فالتاء …
لتانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند …
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا اي واحدا او مذكر او الواحد

ومثنا نحو اضرب ونضرب وفي الواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وفي الواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان و
واو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير تابع
جاريان عليه في الرفع فلو كان ضمايرا لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو
في تضربون والالف في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر الا لتعذر
المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ
الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكونه
عاملا حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير

جرت هي اي تلك الصفة كاشفة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان
الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا
قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا منه كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل نحو اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الفعل
بها وانما يتعين ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون هند ضاربوها هم وروي عن
الزمخشري ضاربتهم هي وعلى هذا يكون فاعلا كما قال المختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران وليس
احدهما مرفوعا احترز به عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتخلل
بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما

كونه احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي
احد الضميرين هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم
انفصاله ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في ايثار الوصلة بايراده على خلاف الاصل
وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان
شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
والفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لانه اما على التقدير الاول فلا
يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم
يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او نحو اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول لو كان زيد قائما كنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا وحق ان يكون خبر المبتدا
منفصلا [illegible] ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه

شبه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال وفي شبهه بالمفعول وان لم
يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكون الانفصال مختارا لا اثر عاية
الاصل الطاري [illegible] رعاية الشبه بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض لما تقول ما انا كانت وانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في
هذا المقام حرف جر فالكاف ضمير مجرور وقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ
لحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن في المطلق [illegible]

عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وان
وكان ولكن ولعل مخير في الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها احترازا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار الحرف نون الوقاية في ليت من بين اخواتها
لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي
عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
مثل كنت انت الرقيب صيغة مرفوع منفصل اي ضمير مرفوع مكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا
او خبرا فيما يصلح لهما اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا للحاقه بالمعرفة
لامتناع دخول اللام [illegible] كان [illegible] هو الفصل [illegible] واقتصر على مثال افعل من بعد دخوله

العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائه عن المثال لكثرتهما او
له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم
اسم مبنى لا مقتضى فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا كالعرب لا يعرف
المبتدأ والخبر ما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى
نحو كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق ففى بعض النسخ المعتبرة مبتدأ ما بعده
خبره بدون الواو وهى الرفع متعينة ويتقدم قبل الجملة اى قبل ايراد لفظ قبل التاكيد لان تقدم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير ان
رجع وذلك بحسب المفهوم المسمى من التركيب قبل الجملة او لاظهر انك قيده بقوله
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير يرجع اليها والضمير القصة اذا كان مؤنثا وهى
تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا لحصول المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب
لا بمبهم بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من جنس المذكور والظاهر ان
قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
وايضا لزم استثناء كذا قوله يفسر الجملة بعده فعلى هذا الوهم يحمل [illegible] كما ذكر

انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم
خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او
القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا بنسيانه حال
كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بشرط الاضمار
ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففوها اى ان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفها وجدوا ان
المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
ابعد بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا
يكون المكسورة عليها عملا مع انها ابعد منه ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف الملحوظ فيهما كما دل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان

مع ان المفتوحة اذا خففت اسم الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في الم[illegible]
بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعين م[illegible]
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في
الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على
التجوز بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة ذا حال كونه
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونهما للمثنى
قدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع وعلى هذا القياس في التركيب الثلثة الاتية
فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منهما بالحال خبر له
ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحد تا قيل هي الاصل في
المؤنث الواحد لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للمذكر فينبغي ان تناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما اقرب منا[illegible]
لفرعيتها وتي بقلب الالف تاء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل
الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناة اى لمثنى المؤنث تان في الرفع و
في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا الكثيرة [illegible]

بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع
وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولا مدا وقصرا اى ممدودا
ومقصورا لهى يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل [illegible]
والوجوب بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما
هو حرف جي به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وهاء زيد اقائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
الاتي وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربك وبك وهي اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر و
المؤنث مثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من
انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى [illegible] فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت [illegible] مذكرين وعلى هذا القياس ذانك [illegible] اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت

مذكرا الى ذاكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا وكذا البواقي
تان الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتنك وتانكم وتينكم واولائك بالمد واولاك
بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والكلبي وفي
لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
وانكر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال ذلك وتلك وتانك وذانك حال كونه
هما بين الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل
كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك التى
سابقا او امثالك وذانك وتانك مخففتين واولالك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
وانما عد هاهنا من اسماء الاشارة قد يستعمل في المكان وغيره المص
اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى
من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا [illegible]
[illegible] الافعال الناقصة والمراد بجزء التام [illegible]

اوليا يتم اليه المركب او لا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج
وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع
هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الا
صطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنييها اعم بحسب
المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان
يكون ضميرا او غيره وان كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او
[illegible] الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير له اى للموصول لا لغيره [illegible]
[illegible] اللام الحرفية [illegible]

صلتها ما كان جملة بمعنى مفرد اصورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات

الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكون

بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر الاولى على وزن العلى بجمع المذكر

والمؤنث الاانه في جمع المذكر اشهر والذين كالاتي بجمع المذكر واللاتي بالهمزة

والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة احترازا

للوصل بجري الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي

لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي

اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته

وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى

فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذي نحو اضرب ايهم

في الدار اى اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار

اى التي في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي لاختصاصها بلغتهم بمعنى الذي

بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اى التي

حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى

الذي صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع

والعائد المفعول اى العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا

يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع [illegible]

تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه

باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا

الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الحمد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية

الذي بعد بابه لم طريقة الاخبار ثم لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر

فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة

الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء الجملة بالذي اى باستعانة

الذي او التي او الالف واللام فانه ابان ليس صلة للاخبار لانه الذي مخبر عنها لا مخبر

بها صدرتها اى وقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت

موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي

كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذي واخرته اى المخبر عنه من الضمير خبرا نصب

على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد في

جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو

مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل

المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا او جعلته خبرا عن الذي وقلت

الذي ضربته زيد وكذلك اى مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة بناء اسم

الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن

[illegible] اسم الفاعل [illegible] المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل

..... بلغ

الذي يتضمن الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس الا الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود
منه اسم فاعل او لا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وشرط ان لا يكون الضمير الحاجب في ذلك الغيبي الا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتغل عليه اي على الضمير
في اوله ذلك الفعل حرف لاستغناء من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين كالضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني الترتيب غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها كافة
الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وانما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب زيد وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
وتاخير ذلك الاسم تعذر الاخبار ومن ثمة اي من اجل انه اذا تعذر امر منها استفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
تعذر الاخبار امتنع الاخبار الذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان بمجرور نحو مررت بما معجب لك اي شيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وهو النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
كذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة و في الصفة بدون الموصوف فلا يخبر فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
في ضرب زيد العاقل اي يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك فاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت
لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عنهما فانه وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فان النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فقد اكرمته الا في التامة و الصفة
يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون واي كان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب واستعمال التامة والصفة فان الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
بخلاف الذي عجبت دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال اي المعيار اخيه والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو ايها الرجل قيل اي يقع صفة
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه الحالية وكذلك امتنع في اتفاقا فلم جعلها المتقدم كمن الذي لا تقع صفة اصلا والجواب بان ا ها الواقعة صفة هي في

الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل اى رجل عظيم تسأل عن حاله لا
كل احد نقلت من الاستفهامية الى الصفة وهى كل واحد منهما اى واية معربة
وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان
وفى ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
قال الله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرأه بالضم اى ايهم هو اشد
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج
الى الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها
كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه فى مثل
ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما هو
منادى مفرد معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى
فيكون التقدير اى شىء الذى صنعته اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره
وجوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى
صنعته الاكرام لكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية و
الاخر ان معناه اى شىء وههنا ما ونحن اخترنا ان ماذا كلها بمعنى اى شىء
فعلى الثانية ان تمام معناه اى شىء وذا زائدة والظاهر ان مرادهما واحد فان معنى قولهم

انهما كلها بمعنى اى شىء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اى شىء وجوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت
الاكرام لكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبروه الحق
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر
او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى
الاصل فيهما فلا اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه
بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا
اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى
تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
ان معانيها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان رويد يكون مثلا موضوعا لكلمة امهل
وقال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه
مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى
الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر انه يكون هذا بحسب الوضع

فلا يرد مثل الضارب اسم نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزنه بفعال الكائن بمعنى
الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياسى اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد
فى الثلاثى ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلذا اتاول بعضهم قول سيبويه
بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قيل كثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الا
قرقار حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجر قال الشارح الرضى هو على ما قيل
مصدر معرفة مؤنث ولم يعرف الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وصفة حال
كونه صفة المؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين بالآخر
مبنى لمشابهته اى لمشابهته اى الفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما
عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى وانا
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل بشئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل
فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال ويجئ وجهه
فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج بلب فساق وانما قال للاعيان ليخرج
فجار لانه وان كان علما كما قالوا الكلمة للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة
وذكر لانه على انه لم يقع الاكثر [illegible]

اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب فى استعمال بنى تميم الا ما فى آخره راء
الا فى فعال علما للاعيان يكون فى آخره راء كحضار فانه بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يجعلون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب وجه
الاكثر بناؤه ان الراء فيستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوكه طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت علم
فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل شه وصه وحكمهم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال
وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقوله الندم او المتعجب وح لا نظر ان
يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يحكى فيه ما يشابه به
صوت شئ كما اذا قلت غاق فاصدق الاصوات ما يشابه به صوت الغراب من نغاق وح لا نقدر ان
يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا نقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا نقلت
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت
الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها فى
[illegible] الاصوات هيهنا كما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار
[illegible] فى الاسماء لا جرامها [illegible] بها ولعدم [illegible] فيما يجرى

ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات هذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعموم الوضع
فيها لما عرفت حكي به صوت اى اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او
زجرها او غير ذلك وانما قال مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول النوع كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فيها ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
بغيره المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب من كلمتين اى حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس
بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليتناول مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث يجري مجرى الاسماء المبنية
وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لانه بين جزئي كل واحد منهما
قبل العلمية ولا يعني ليخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعني النسبة على وجه آخر يخرج منها هذا القسم
منه شرط القاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة مفهومة من ظاهر هيئة التركيب

مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية وفي
الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة
عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب بعلبك احد
جزئيه مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني منهما حرف عطف او تضمنه بنيا اى الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة فحذف الواو وركب عشرة مع
خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد
جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لانه لا تاخير فيه لتضمن
الحرف لانه لا يراد بحادي ومثله وجه او ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد
من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا
واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثله من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اى في اخذ بعض الحروف من كل
مخافة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار اصله

حادي وعشر اذ لامعنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا وقف بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنى عشر فانه لا يبنى فيها الجزءان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف في سقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسط المانع من
الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرفه
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض
المعين ولذلك لم يعد بعض الكنايات كما قال بعض الظرفاء ويتعذر توفيه [illegible]
به مفصلا اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة معنى
الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل
واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا الكناية عن غير العدد ايضا

كنا

كناية عن يوم السبت وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل
واحد منهما كلمة واحدة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما
وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا
لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون على ان يكون آخره نونا ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نونا مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فهي قرينة في البناء منحطة عن لفظ تماما فلذلك لم يذكره
المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
من جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل احد
الطرفين كان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان
العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيما يعني عن كثرته صريحا
فلما كان هذا البس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح [illegible]
فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
[illegible] كم الاستفهامية فلم اعثر عليه ورأيته في نظم ولا نثر ولا

اظلم

على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية وكلاهما اي كم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من
اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا دالة على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اي كل واحد وكلتاهما الكلمتان او فوق [illegible] الاستفـ
والخبرية فهو على تاويل كل هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كم ولعدم
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم تبين موقع كل منها بقوله وكل ما اي كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت وكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
اذا جعلته من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا [illegible]
[illegible] اي كم رجلا ضربته

وان لم

وان لم يجعله من قبيل ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو
بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت ومن كم رجل اشتريت
فهو مجرور بحرف الجر او بالاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما
صدر الكلام لان تاخر الجار اسما كان او حرفا عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم
الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر
او مضاف لكونه عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبره ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم
ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الا كلا بعينه
الاعرابية بالشرط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتاتى تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني وهي مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا متى مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
او شرطيتين ياتي فيهما الوجوه الثلثة بالقول نحو من ضربت و[illegible] نحو من ضربته وغلام من ضربت
[illegible] الرفع على الخبرية لا [illegible]

ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع ومتى تقم اقم وغلام من تضربه اضربه ومن تأتيني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه الكلم كمتى وايان وكيف وانى واذا ان لم يجعل مجازا نحو متى اين فلا بد من كونها منصوبة
على الظرفية وعند بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ من خبر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك
به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على
انتصابه على الظرفية نحو اي وقت كان مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فانه في
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الثلثة الباقية مثل ايهم ضربت وبأيهم
وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم عمة لك
ماهو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في
احدها رفعه بالابتداء والآخر انتصابه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اذا [illegible]
يلحق [illegible] الحركة ووجه النصب [illegible]

من وجوه الاعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اي عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان
هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم بحيث انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها
لخدمتها مستنكفا الاستنكاف منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب
لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة
التي على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع لسهوله ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام
على النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكم
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري
[illegible] اي حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على
[illegible] بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على
تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب على انه الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط
الظرف او المصدر [illegible] نصبها

واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل
عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه
او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك
بعد العلم بوقوعه او يخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى
مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة ضربت فكم في هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المقصود
للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظه ويحتمل ان يكون
المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما
اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه ان
نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف التي
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت اضيفت هي اليها فلما حذف
غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة

في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل و بعد وما اشبههما من الظروف
المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها
ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه
المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمالهما
غيرهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى مفرد هو سهيل بمعنى
ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة المعنوية واضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال
علة البناء اي الاضافة الى الجملة والابهام الى المفرد

ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث و[illegible]
اذا كانت زمانية تكون للمستقبل اي للزمان وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بين سائر الازمنة بوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو
اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال الفعل[illegible]
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ [illegible]
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى [illegible]
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على القول الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل
ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا عليه وقوعه بعدها لا[illegible]
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا
السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة [illegible]
في المثال [illegible] لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء فني [illegible]

انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانه وما فوق السبع كما هو مذهب
المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكان منصوب على انه مفعول فيه لفاجات لا
مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي
وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر
في حيث او لكون وضعها وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد ولقلة مجيئها لم يذكره المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى
تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج
[illegible] ... كثرها ...

كيف الكائنة للحال اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال الحال صفة الشيء لا زمان الحال كما زعم
بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال نحو
كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس
اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان
بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل
النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى ومن الظروف المبنية
مذ ومنذ بناء لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة
فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة
انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في
حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في [illegible]
الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما للزمان بمدة الفعل معلوم [illegible]
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقدار
اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستوعب [illegible]

اجزائه

اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رأيته مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
وما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته
فيقدر بعدهما مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في
ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل من مذ ومنذ
في الاسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير
جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فيهما شائبة الظرفية لا ظرفان ولا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها
اى ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم
اللام وسكون الدال [illegible] ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لتضمن بعضها وضع الحرف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره عنده وفيما في خزائنه وان
كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره عنده [illegible]



الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة ومثل ذلك يقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة

سمعا تشبيها النون بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت وللكون غدوة الزمان في بعض الظروف فيجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة

سمع الاسحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اسم وضع ليوضع جزئي

لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة [illegible] لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي [illegible] الشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع

الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي ونحو شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة [illegible] اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الجنسية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل

نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها [illegible] المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار

ونظيرها حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح [illegible] ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة المضمرات فانها موضوعة بازاء معانيه

للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي جميع الا[illegible] المتشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه

نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد [illegible] يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد

اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الدهر والعا[illegible] بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فجعل ذلك

الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى [illegible] اذ المضاف الى [illegible] المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام

يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة [illegible] الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

هذا يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز [illegible] او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته

اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب والعجب [illegible] ومعهوديته [illegible] فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف

مثله وكذلك اي [illegible] على الفتح والاعراب [illegible] ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته

مثل [illegible] فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما

المنفي فيه ونحو شيء يستغرق [illegible]

اومثل ذلك

١٢١

سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة ومن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا وما سبق تعريف

القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة من المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظ والمعرف باللام والنداء مستفيد

معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما تحقيقا فان الواضع اذا تعلق من التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب

معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازائه كل واحد من افراد هذا المفهوم او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم

هذا وضعا عاما لان المفهوم المعتبر فيه عام وهو مشترك بين تلك الافراد والموضوع ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي

خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك افراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع النعت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال

ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية واتمام بعلما دخله اللام لكثرة المستعملين بحيث اختص العلم الغالب المفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان

فيه اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدله من الهؤلاء المستعملين وضعوا له فلا يتناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع

ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا اقصد لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به من المعارف كلها وقوله

معين خلافا في يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام بوضع واحد اى يتناوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى

اصله يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيما

ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يمكن فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب

بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمنادى حيث اضافها المضمر المتكلم لتعذر وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابي زيد والمراد [illegible] لا يتطرق الى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس لغيرك واذا قلت انت جاز

بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا غبار عليه [illegible] بحضور [illegible] الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الاكثر المعرفة ابعد من اللبس

ان المضاف اذا كان لفظا اخر المنكر او المبهم فهو مستثنى من هذا الحكم [illegible] ثم المضمر الغائب ولم يذكر لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على

[illegible] معنى اضافته معرفة [illegible] مطلق [illegible] بيان النسبة بين اضافة المعرفة [illegible] المعارف [illegible] الى المضاف

الى احد عاقان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافتهم

بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافتهم هنا الترتيب الذي ذكره هو مذهب

سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار

ذات المتعينة المعهودة المعلومة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل

للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر

لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الالفاظ وضعت لكمية

لاحاد لاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات

واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد

وعن الكثير من واحد من تلك المعدودات بكم ولا الالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات

بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع

لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم هو يجاب

بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكررة مرة واحدة فاذا

سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التعريف

ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف

النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه

العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا يستقيم التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة

والاسم

والاثنينة فقط الطوله اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء

التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين

او بالجمع كثلاث والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة

عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول

في العدد المذكر والمؤنث مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر

وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها ثلثة رجال الى

عشرة رجال للمذكر الى عشرة ونحو الجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ثلث امرأة وعشر

امرأة وعشر امرأة ولم يجعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت

عشرا احد عشر اثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احد عشر اثنا عشرة

وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث

وتغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر

في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة

ابقاء للجزء الاول فيهما على ما كان قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين

من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على

الثلثة الى التسعة عشر في ثنتا جعل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه

بانه جنس اخر من التأنيث واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره في المذكر

اما هو القطع وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء

لجماعة المذكر اعتبار التأنيث الجماعة

ما عرف وجب بنيه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث اعني
الياء لانه من المثنى واما في التأنيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء و
تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تجوزا من توالي الربع فتحات مع ثقل
التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على العقد
مع تلك العقود الى عقد آخر واحد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما تقدم
الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب لم يمكن استعمالها بالعطف على صيغة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها
في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها ما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كما بينا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان في المؤنث ثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين وتقول فيما
زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي
في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
فيهما بالعطف اي بعطف [illegible] عليها او عطفها على الزائد حال كون العطف

واقعا على صيغة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف
وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا الا في
ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعراب المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اي اسكان الياء تخفيفا للمركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء مع فتح
النون لانها اي الياء اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فهو على زيادة اشتغاله فجعل موضع الكسرة
فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لموافقة
الخطابة لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء
العدد شرع في بيان حال مميزها وابتداء من الثلثة لا تمييز للواحد والاثنين كما
عرفت ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض لفظا اي مجرور ومجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه كثر استعماله واقتضى
التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق
المعدود والعدد الا في [illegible] الى تسعة [illegible] استثناء من قوله مجموع لانهم جمعوا

وتسعة

ماتين ومئين مسند وبها ثلث واخواته وثمة قياسها ان يجمع فيقال ماآت
او مئين لان المائة بمعنى احدها في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين ولم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يأتي
التمييز بالجمع بالالف والتاء بعد ما عدلوا [illegible] بعد ما هو في صورة الجمع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخص
وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين منصوب مفرد
اما نصبه في العقود فلتعذر اضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع
واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كاسم الواحد والى
عليه خمسة عشر كرجل لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد فلم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يجز صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا او انما جوز في ثلثمائة
امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لطرده في مائة امرأة واما
افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة
قليلا وتمييز مائة والف وتمييز تثنيتهما وتمييز جمعه اي جمع الالف [illegible]
لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان المستعمل جمع ما يجمع تمييزها اي الالف
مخفوض لا يقال ثلثمائة [illegible]

فانه يقال

فانه يقال مائتا رجل كما يقال الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت المائة والالف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في
جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة سيما اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا اعبر بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تمييز لواحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس و
بصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فان صيغة رجل يفهم الجنسية والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنسية والاثنينية فبذكرها استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن
عنه كما [illegible] تمييز لكنه [illegible] اذا كان مميزه مثنى [illegible] لا يجوز ان يكون مفردا كما
[illegible]

يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يعوان با
معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجواهر حروف المميز
بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنين
اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار
لحوق العلامة التى هى اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنان رجل
وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التميز النص المقصود اى
التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته
ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد
باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار تصيره اى تصييره ذلك المفرد عددا انتقى الى [illegible]
عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول دخ لان القول انما [illegible]
باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيّر
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيّره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس [illegible]
العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث [illegible]
فمامعنى الاثنين والاخر [illegible]

منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر والاولى والثانية
فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير اولا بحكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول
فى المذكر الثانى والثالث والرابع فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة يؤنث الاسمين فى المركب
للمؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ونحوهما اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا تعرف انها فيهما قيل فى الاول
اى الذى هو من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
[illegible] اى الاثنين ثلثة بين [illegible] ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل
فى الثانى [illegible] باعتبار حاله ثالث ثلثة [illegible] ورابع اربعة بالاضافة
[illegible] باعتبار ونحوه فى

الثانية او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستهجن جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد
عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر مثلا كما
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتباره الى ما خاصة لان الاول
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا
تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء وتبني الجزءان الباقيان لوجوب البناء فيهما وهو التركيب المذكر
والمؤنث ذكرهما بعد باب اسماء العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التانيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما
اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي
مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها [illegible]
والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كحبلى او ممدودة كحمراء [illegible]

وزعم انها للتانيث وليس ذلك بصحيح لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه ذكر
من جنس حيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اي متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
حقيقي في معناه كظلمة مثال التانيث اللفظي حقيقة وعين مثال التانيث
اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم
يوجد مثال للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لغرابة وقوعه واذا اسند الفعل بلا
فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ليدل على تانيث الفاعل من اول الامر
الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الاختيار في الحاق التاء
وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
[illegible] فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا والاستغناء عن
الحاق التاء [illegible] الاشعار به بخلاف [illegible] فيما يشعر بانه
[illegible] الى المؤنث الحقيقي او غير المؤنث
[illegible] ظاهر غير الحقيقي [illegible] مستثنى من هذه القاعدة

صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفا
لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفعل ايضا لك الخيار في الحاق التا
بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة و
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي مما يستوي
يغلب في اسماء الذكور كزينب اذا سميت به امراة فانه مع الفصل ايضا
نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فانه
اذا كان ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا وغير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيد
جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذ
او نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا
فانه ضمير جمع الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال الزيد جاءت فعلت اي ضمير
فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتا وللجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لها
مع جمع والنساء والايام اي ضمير الثلاثة هما يماثلها في كونها جمع المؤنث
فلم يكن بين العقلاء كالعلوة وضمير الايام ومماثلها في كونه جمع

غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتا للجماعة وضمير
فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما في جمع
المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيرعى حقه فاجري
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوع لجميع
غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع
غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن مجرى مجرى غير العقلاء التثنية ما لحق اخره
اي اخر مفرده بتقدير المضاف او مقدر بعد قوله ونون مكسورة في قولنا مع لواحقه والا
لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى
ليظهر المراد لا يستغني عن هذه التطبيقات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم
الفتحتين وفتحة النون لتدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق والمحمل
باستيمه لسلمى لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
الى الدلالة ارادة ... الامور المشتملة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
... الامام والباب ان يكون دالا بواسطة جنه من الامور على ان معه
الجمع مفرده مثله في العدد بغير الواحد ... المثنى من جنسه

اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
بينهما ولهذا صرح بقوله مثله مما تماثل فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم
معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض يراد بها طهران
على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين
والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة
بالاسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به
مفهوم يتناولهما فيتجانسا فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل
فى القرء ايضا لاحتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد
حقيقة او يتأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا بحث
فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما
الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فى نحو مثلا اذا كان علما لكثيرين
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء للمجهول
عمر ثم يثنى ويجمع [illegible] بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثيرين

وكون الخفة مطلوبة فيما يكفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء
الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى انه يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر
المفرد الذى لحقته علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين
حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه علم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم
المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة وسمى مقصورا لانه ضد الممدود او
لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
وحكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال انه ذلك
المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه ثقل النقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدميه وقد امل كمتيان فى متى
حيث جاء منه ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيهما
اصلها الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود
[illegible] همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة
فى الاشهر [illegible] نحو قراءان اذا تثنك وحكى ابو على نحو بعض العرب قلبها واوا
نحو قروان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها

كما تجمع ابالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا في حمراوان لان
الهمزة حرف يثقل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها
غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة
في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمرا ان وحكى المبرد عن المازني
في قلبها يا نحو حمرايان والاعرف قبلها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي
فالوجهان المذكوران جاريان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصل
فشابهت الهمزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت
مثلها واوا في الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداوان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن
المشهور رداءان باليا فكان ينبغي ان يقول المصنف والاوجهان
العهد لكونه عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى
الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تتبعنا كتبا

كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد يقلب المبدلة من اصله ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
والامتزاج فيتنافيان وحذف تاء التانيث التي فيما سواه لا يحذف عن آخر المثنى
فتجريان وقوعهما في خصيان والياء على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على
القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليتين لما
اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وتاء التانيث لا يقع في حشو وقيل خصي والي مستعملان وهما العنان في
الى اليبروان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى
ببيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها
قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
بحروف مفرده اي الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال
على واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله

وقوله يتغير ما طرفي مستتر حال من الحروف وخطه في قوله يتغير مابه الواحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو ذلك مما الجمع والواحد

السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والياء متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون

فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى الصيغة اخرى وقوله ما دل على احاد بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو

يشتمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها ودل المجموع لو مانه صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون

فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء [illegible] لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع

كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء [illegible] وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر والنون عوضا عن الحركة او التنوين على

فاذا قصد بها نفي الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد [illegible] سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك

اسما لا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج الملحق او اللاحق فقط او مع الملحق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث

الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل

مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني وجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت

جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن الحد المجموع والنون اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار

اذ اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الاسم والعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة بها كالقاضي ونحو كقاض

قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس فلا ذلك بحسب [illegible] بعد الكسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة

لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا [illegible] الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذف الياء لالتقاء

على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء [illegible] الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين حذفت كسرة الياء

التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع في الغزاة [illegible] فنقل اجتماع الكسرة والياء فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر

اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة انما اسم جنس [illegible] الاسم الذي يريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين

كقاض اصله قاضي

١٢١

ذلك الاسم ايا ما مع المؤنث الكائن صيغة الصفة في مستو غير مذكر اي فعلاء لم يغير حالها مفتوحا على ما كان قبل الالف اي حرف كان ما قبلها بعد الحذف

على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر لم يكن المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق

مصطفين ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو بين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان منع الصفة في افعل التفضيل كاملة

لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع التصحيح المذكر الدال على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان كفعلى اي مذكر غير

صيغة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى الوصف في تلك الصفة مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى

مذكر علم اي فكونه مذكرا علما بمعنى من حيث لفظه واصلا مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة

ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف بانه [illegible] ولم يعكس لان فعلون فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه

فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اشتاة كالمرأة او [illegible] التانيث [illegible] والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا

اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء اي في هذه الصفة بتاء الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور تقال [illegible]

او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين صبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه

كيسان فانهما جاوز وطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وبدخلهما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يعتبر ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما [illegible]

نحو ورقاء وسلماء اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لانه يجمع جمعا مستويا في مثل جريح وصبور والشرط الخامس ان لا يكون الاسم

التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر

[illegible] وادا فيما صور علامة التانيث والمقصور [illegible] وحذف تاء التانيث للزوم اللبس وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية

دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح [illegible] نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء [illegible]

من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فعلى [illegible] اي له شروط [illegible] اسمائها جمع ارض [illegible] حكم شذوذ فيها لانتفاء التذكير والعقل

[illegible] كونه مذكرا [illegible] والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن [illegible] وعدم كونهما علما او صفة [illegible] صاحب اللباب [illegible] هذه الاسماء

فعلاء

قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على ال…
منها ارضين ولمثال كاغني اراد التفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي …
المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شر…
الصحيح المؤنث ان كان له مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون
اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
يكون له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرطه صحة …
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائض…
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس وال…
على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة كان اسما جمع …
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزي…
شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء …
كناقة وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد …
الجمع بالالف والتاء بل هو فيما سمع كالسموات والكائنات …
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير
اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامر داخلة فيه كما هو ال…
فلا يستغنى بجمع السلامة لتغير بنيه وسمى به لحوق الى وفق (؟) …
بعد ايضا المتجاوز من تغيير [illegible] فلا يستغني ايضا [illegible]

فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما تغير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث اللو…
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية (؟) المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما فعل اي جمع يكون على وزن افعل اي جمع
يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال اي
يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القلة (؟) معنى البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
وهو ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعار احدهما للآخر مع وجود
ذلك الآخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر
… الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل انه يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة …
العالمية (؟) … ثم لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان …
… لا مطلقا وهو اي المصدر [illegible]

وثلاثي كما بينه في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد [illegible] نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف

الرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره [illegible] مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحوها

افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا [illegible] الفاعل مع ان اعمال المنون اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى او

استخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع [illegible] دفع الله الناس بعضهم اي المصدر المضاف الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له

المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه [illegible] بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب وفي اعماله

غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الآن اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بأن مع الفعل

العمل المناسب الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه [illegible] ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة في [illegible]

الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع [illegible] المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول

بان يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم [illegible] قد جاء عاملا بحرف الجر لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا

اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان ومعمول ما في حيزه لا يتقدم [illegible] من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز

فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا لاعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا

فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم [illegible] لازم نحو ضرب الزيدان [illegible] لازم نحو ضرب زيد وان كان اي ان كان المصدر مفعولا

التثنية والجمع نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه [illegible] مطلقا واقعا بدلا منه اي الفعل وهو [illegible] حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له

في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة [illegible] نحوهما اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل

بخلاف المصدر فانه في نفسه تثنية وجمعا ولا يثبت [illegible] في قوله ومنها وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر

فانه اذا كان [illegible] لم يكن [illegible] مفعولا مطلقا [illegible] بخلاف حكم عمل المصدر لان

[illegible]

اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام [illegible] صيغ المبالغة مثل اكال اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة الشرفية معناه ان صيغ

اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل له اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش وكل ما اشتق من العلم در

بلغنا ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث عني بالحدوث تجدد وجوده لذات [illegible] قال به [illegible] هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل

به متعلقا باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يخرج التفضيل او صيغة المبالغة نحو واحسن وضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من

المجرد ونحوه من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره فلا ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على

منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجمع ليس لمن قام به الفعل قام به وقوله بصيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة

يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان الضمة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل آخر

داخلا في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله المضارع كسرها في نحو يتعلم ويتفاعل ويتفعلل نحو متدحرج فيها وضع الميم موضع حرف

لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل المضارعة المضمومة ومستغفر فيهما وضع موضع حرف المضارعة المفتوحة

آخر كالزيادة فيه وضع له اسم يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن لو اقيم متغافل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا

الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل [illegible] كما يكون الكثير من قبل الميم مثالا يكون كل من قسمي الكسر ايضا مثالا وعمل

موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وحاله كحال اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل له

المص واستدرك اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما استدل [illegible] اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد

المشبهة اليه فطنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل [illegible] متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان فعل متعديا الى

ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فلو [illegible] اسم [illegible] والحال المصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك

بل له مع الزيادة [illegible] صيغة المبالغة على هذا التقدير [illegible] ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال [illegible]

[illegible]

بيانيا نحو وانما اشترط احدهما لان عمله لمشابهته المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه باسط هاهنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي
كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ويشترط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصوف او الموصول
او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة
الاستفهامية ونحوها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي
اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاعمال هي
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عمله
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعليه [illegible] لا [illegible] ومن قبيل
المعمول [illegible] الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط [illegible]

فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي
فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب بالمعطي
المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة ع
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم كراهة ادخال اللام عليه وما وضع
منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم
بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما شرط
به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل ولما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثلها اي مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان
الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
[illegible] الفاعل وبما وضع منه للمبالغة وكذا المثنى والمجموع منهما صحيحا كان او
مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل المفرد منهما في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة
المفردة من حيث [illegible] والزيدون ضاربون
عمرا [illegible] او [illegible] عمرا [illegible]

ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف
اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بالكلام ا
من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل
قوله لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والزائد فيه لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل احدث
لمن وقع عليه اي الذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
وقع عليه الضرب واعتبار اقامة من قام مامر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان صيغ
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط [illegible]
والاعتماد على صاحبها او الموصول [illegible] اسم فاعل اي مثل شانه وحاله [illegible]
[illegible]

هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي
لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحيم طبيعة له
كالكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي
صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل
الذي هو بوزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اي كائنة على قدر بحيث لا يتجاوزونه في القياس منصوب على انه حال من المستكن
في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص بما الفعل
لصيغة اسم الفاعل للبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا للزيادة اختصاصا
[illegible] مشبهة [illegible] لكونها عملها المشابهتها اياه وفيما ذكر الحسن وصعب
وشريف [illegible] اي من غير اشتراط [illegible] بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط
[illegible]

عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما قسما وبيان
كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها فعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجردة عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
اثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى هى للمعمول من حيث الاعراب
فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز
اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة
قولك حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التراكيب ثلثة
امثلة من الامثلة المفصلة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار احتمال المعمول
[illegible] منصوبا ومجرورا [illegible] التركيب [illegible]

لوجوه

لوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة
الثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى
قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
للصفة ذات اللام الحسن الوجه ايضا بهذه الوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة
لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة
فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او التنوين لحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف فى الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فى واحدة
منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الوجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره
[illegible] لكنهم [illegible] لان [illegible] الصفة الى [illegible] وكانت [illegible] مفيدة للتخفيف

لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجرّه يجوز ولكن على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لغرض التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه وينبغي ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاخر
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازه
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من
الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر
قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن
الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لانه
فيه قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والاخر في المعمول مثل الحسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه و[illegible] الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولكان وجود المعنى فيه ظاهر في المعمول

في ظهوره في المعمول احتيج الى القاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لانه معمولها وفاعلها ولو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي الصفة
حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك لا تثنى الصفة
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب او جر ففيها
ضمير الموصوف لكونه فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
وحسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو وجها
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم
المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
فيما ذكر اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعهما الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله ونصبا وجرا فان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب
ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول كان قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني للمعطي
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة [illegible] زيد [illegible] الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اى اشتق من فعل اى حدث لموصوف قائم الفعل او به ولا يجب ظاهره لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واصفر
عليه والتعميم لقصد شموله قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول واشتق اسم التفضيل ايضا منهما لا لبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة
بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف والعور وهذا هو التقليل انما تم اذ بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل
اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى الموصوف ملتبس بتلك الزيادة التفضيل وهو كذلك لانه يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسم الزمان زيادة على الاخر فى الصفة اولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس
والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس لونه ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى غالب الثلاثى المجرد بابه بان يجىء على ان لا حد زيادة فيه على غيره ويوصل اليه
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل اى المعنى الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال الثلاثى المزيد فيه
فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب حيث فيدنا العيب بالظاهر كما يرد نحو
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثى مجرد اجهل والبله ولكنه يرد انه صح على هذا القيد اشتقاق احمق على معنى التفضيل
مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه انه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تشتمل الا على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم ان الصيغة من اى حبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يتبدد ومراد البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن
ترجمة من الرباعى او الثلاثى المجرد والمزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة بني على عليق خوزات وعظلم وحبوط على عنقه وهودج والحبة طويلة
يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد على اصوله او ... ثم جاءت امرأة فقالت يا كرام اصبح قال يا جوزات انا فيها تأخيره ماهى نسانيه هاحق ابن حبنقة فانه
منه حروف المزيد فيه اى من اصوله ... فانه ... قيل لما كان جاز اشتقاق احمق من حمق ... حبلك الكلب ... على فتح الفاء قال ما لا يكون اشتقاق
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس لون ولا ... يكون الرجل الجاهل ... الطويل ... على ... معنى فعل ... الخ

عاقل والشارح الرضي عنده احق من قبيل الوجه حيث قال وينبغي ان يقال في الالوان
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان اجن من فلان واحمق من [illegible]
قياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق
كل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس واقتصروا على الاشرف في [illegible]
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لهم هو اشد معذورية والوم لو[illegible]
اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا
يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى [illegible]
لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل [illegible]
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين [illegible]
منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لغوا [illegible]
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه تبعيضية بل [illegible]
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلو [illegible] من الكل [illegible] المجرد نحو زيد
افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر [illegible] يقال في [illegible] المجرد [illegible]

البه

١٤٠

اليه اي اكبر منه وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف
اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ويلزم تفضيل الشيء
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع افعل بهذا المعنى الا يتوقع موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله مشاركيهم هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
هو المنفك وحده عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي
معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده وفي اسم
التفضيل الى ما اضيف لتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يفعل في الصفات
نحو مصارع مصر وحسن الوجه مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان يضيفه الى غيرهما
[illegible] مصارع بغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة [illegible] اضيف اليه الافراد
[illegible] والافراد اسم التفضيل وان كان [illegible] في معنى [illegible] المذكر وان كان موصوفه

للتفضيل الذي على غيره فالاولى ذكر المفضل بشرط في استعماله

مع تثنا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الثالث
لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كونه المفضل عليه
والمطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى والهندات
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني مما جرى اسم
المضاف هو الذي يقصد به زيادة مطلقة في القسم المعرفي باللام منه فلا بد فيه
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر
اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق علامة اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارق بينه
باب احمر فكانه تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بال[illegible]
بمنزلة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان [illegible]
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل
لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان فيجب بعده ما توهم [illegible]
دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم [illegible]
[illegible]

والهندات فضليات صح

فيهما راجعة من الفعل نحو زيد احسن منذ اليوم ولكنه والتمييز بنصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه [illegible]
[illegible] هو الصفة وهو ما يستعمل له بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته اسم
الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا جاريا في
اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب
مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اجري اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي
اعتبار تقييده بغير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا
مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى
[illegible] له صاحب يعتمد عليه ويعمل له مظهر تعلق بذلك [illegible]
[illegible] الصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر [illegible]
[illegible] كان نعم متعلقات الموصوف [illegible] مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان
ذلك [illegible] الذات

ليمنع عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن بكحل عينه من زيد فانهما مختلفان بالذات [illegible] بينهما ساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد
الملحوظ مطلق المعتبر تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار فاذا نفي الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن كحل عين
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل عليه وذلك كمال التوضيح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل
عليه ليس له اخراجه من المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فايدته وانما اشترط ان اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا لكان
اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين مثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكلام في [illegible] بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صحة
المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احد الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا ازيل بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود بعد حكمه
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى [illegible] والبخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
فيه الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين [illegible] بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة يمكن ان يعود حكمه بعد الزوال وهو
زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون [illegible] بعدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا
والمساواة لا يناسب مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في غير كحل احد الكحل [illegible] بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وتلخيصها انه [illegible] المعمول قولهم في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو
احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا [illegible] يعني انه من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله لانه من هذه الحيثية [illegible]
فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد [illegible] هذه الحيثية مما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى [illegible] معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا كان عمل في الكحل بالفاعلية
رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة [illegible] فانه في اجنبي [illegible] اسم التفضيل ولو قدم
الكحل لما وافق المقام [illegible] ومعموله من انه اسم

تفضيل ولكن في معناه بتقييد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن
من الكحل في عينه هوا اى الكحل في عين زيد لا يخلوا من الحكم كالكلية وتعقيد ايضا مع انه
لبيان ما قيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام
وما قرره مسئلة الكحل وتبيين شرائطها وما يعرضه عنها على وجه يطابق المقصود
ونقصان ما اراد ادائه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارات
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ونستعين بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به
في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت
احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
بعد ضميره منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بعين زيد كان
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل
اذ مسعود الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه
في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت
مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول ما رأيت
كعين زيد في ... احسن ... الكحل منه في غيرها ... هذا على الوجه
... عين زيد ... التي ... هذه الصورة والكلام ... بيانه

ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانتفاء الاولى والاخرى من التفصيلية مع وجوده ها هنا
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رأيت
كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو
المماثلة وترك موصوف اصح في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره الذي هو في
مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به
ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى من ذكره ثانيا الركب اسم
جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من اتاى اداء التحية من حي او نحا
والتائي ههنا وبا من الساري وهو سير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من
رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني
مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما عاطفة او حالية او ... صفة واديا
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على
... اى اتيان تائية واخوف عطف على اقل وهو مبني للمفعول المسند الى
... واديا والمعنى واديا اقل ركب منهم كوادي السباع واخوف منه وما ... مصدر
... ساريا مفعول ... المستثنى منه ... واديا اقل واخوف في ...

وقاية الله سار ما يقول مررت على وادي مشتبه الى الكل السباع لكثرتها فيه والحال الزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق

لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف التركيب اي في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن نحو ضرب باحد الازمنة

توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في نكرة ونسلته في الفهم من لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم من حدث

الا وقت وقاية الله سبحانه واكبا سائرا سائرا بالليل فيه من الآفات والمهالك فالفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان اقترانها منقولة عن المصدر او غيرها كما سبق

بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه كوادي السباع ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها به بحسب الوضع

فلو عبر بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجوده الاخر في الازمنة ولانه مقترن بحسب كل وضع

ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار في واحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد

واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصل الى لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق

الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال

اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس مادة يعني الكلمة والمراد بكون المعنى البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه

نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل

ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها على الفاعل

فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى واحد هو استقلال لا يخفى الابهاله فاعل الصفات استغني عنها بلحوقها من التاء المتحركة الدالة على

لكن المطابقة لما ذكر في وجه المصدر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى [illegible] فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احتراز عن التاء المتحركة

على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو المعنى المصدري وثانيها الزمان وثالثها النسبة المختصة بالاسم كحلوق نحو فعلت نحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة

الى فاعل ما ولاشتراك النسبة الى الفاعل اما معنى حرفي آلة لملاحظة طرفيها المرفوعة فيخرج فعلت ايضا ودلالة ضمير الفاعل لا يلحق الابهاله فاعل والفا على

[illegible] بالمفهومية والمراد [illegible] تلك النسبة [illegible] عنه [illegible] ساوى الرجوع

الاصل خص البارز بالمنع لان السكون اخف ونصف فيهما التفهيم البين واجدر الماضي | بواحد من زمان الحال والاستقبال يعني الاستقبال مستقبل فانه للاستقبال القريب وسوف

اي فعلا دالا بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر | فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف

انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض | المضارع لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة التشابه

بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان … | مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة

الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع … | الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد

امس بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضرب … | الكلام معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما اخوذان من انا

مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو تعيين الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو | … والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة

نحو سعى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته | والمؤنثين الواحدة غيبة اي حال كونها المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء

في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان … | للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحدة المؤنث ومثناه فقوله غيرهما … الجميع

ضربك في موضع ان تضرب بني اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع | المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يعرف بالاضافة معرفة لكن خرج بها

فانه مبني على السكون مع … الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة | الواحدة عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لو افقه

لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع المتحرك احترازا عن … ضربا فانه | السابق وحرف المضارعة مضموم في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية

مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا … | … او … ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل

ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروفها اي ثابت حال كونه متصلا باحد حروف … | … ويعرف دخولهما لا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه

في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايب وهذه المشابهة … | … هذا الكلام في … قولنا … وانما يعرب المضارع حين اذ تعلق به قوله اذا لم يتصل به

ذلك الفعل مشتركا بين زماني الاستقبال والحال … كما ان الاسم مشترك … | … ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع … لانه اذا اتصل … احدهما يكون مبنيا لان نون

كالعين وخصصه الحرف … [illegible]

ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة وكانون جمع المؤنث في المضارع
انه يكون ما قبلها ساكنا لشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب
رفع ونصب لمشاركة الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح
المجرد ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع
في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون التي هي قائم مقام الحركة
الرفع وحذفها اي حذف النون حالتي الجزم والنصب فالنصب فيه
كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال
[illegible] والياء في حال الجزم
[illegible]

الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا وقع كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا
يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي
نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لانه يقوم وجعله والسين
كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
عدل عن الاسم [illegible] في باب افعال المقاربة ان شاء الله وينتصب المضارع بان ملفوظة
[illegible] قال [illegible] اصله لا ان [illegible] الالف تخفيفا وقال الخليل لا ان فخفف كما بشيء في اي شيء وقال
[illegible] براسه [illegible] اذا [illegible] فخفف وقيل اصله لا فالنون فيه عوض عن
في المضارع [illegible] مقدر [illegible] حتى نحو [illegible] دخلها
[illegible]

الثالثة بجواز فيمتنع دخولها على الفعل الآجل بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية ولم يعتمد اي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك [illegible] بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان نقل لحد الشرط [illegible]
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الاستثناء وقرأ انتظروا انا اذن احب اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا ومثلها كقولك لمن [illegible]
عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا لكونه من عطف المفرد على المفرد المنفهم من ذلك الا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل يدخل
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل [illegible] يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها
وتشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النفس [illegible] الينا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل
بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد الفعل [illegible] الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم الخبر فاذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان تجاوز اي النصب بناء على ضعف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقع بعد العلم الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
اي هذه ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وانه لا يقوم وان التي بعد الظن فيها الوجهان وان ضعفت وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع لا بهام المخففة الداخلة على الفعل اي السببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
وباعتبار عدم التيقن يلائم المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجوز في ان التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا [illegible] وان كان ذا بالنظر الى زمان التكلم ماضيا وحالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى
مؤبدا او لا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي فانها [illegible] بمعنى السببية او الى ان لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي
التأبيد وحتى يأذن الى الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد [illegible] استقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
على ما قبلها ان لم يكن ما بعدها [illegible] ما قبلها خالية [illegible] بعدها [illegible] ادخل البلد مثال حتى بمعنى الى [illegible] بالنظر الى ما قبله و اما
لانها [illegible] [illegible]

لتمسى مثال المجيء بمعنى الى ولا استقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخلت حتى الحال يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا عن فوقه وما قبلها لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه ويسمى مثاله او حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب في وقوع السبب وهو محال وجاز في
اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى دخل البلد فادخل في هذه الموضع حال يونث حصول كان التامة في كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا
الماضية كانك في زمان الدخول هيئة هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ادخلها الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان الشبهة في هذا المقام
هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم
زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقديرها لانها علم الاستقبال كالعطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة
ان يبتدأ بها كلام مستانف لان ما بعدها مبتدأ لكون الفعل خبره ولكونه اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار معطوف
داخلا على اسم كما توهم بعضهم في رفع ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان نحو اسلمت
السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع وهي بعدها
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الاتصال لما اريد الحال تحقيقا لام التأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل
بنفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدر
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او الجر
اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة [illegible] ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم
هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها الا بشرطين مشروط بشرطين
ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت [illegible] السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان [illegible] الرفع الى النصب للتنصيص
[illegible] الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر [illegible] السببية [illegible] لا احتياج الى

الدلالة عليها والثاني ان لا يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعون تقدم
الا او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيادة فاكرام مني او نهي
نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك واستفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها
اي اهل يكون منكم ماء فشرب مني ونحو ما اتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث مني
فيندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني
ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء دالة
عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء
واما نحو سار فلان منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريح عابدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها و[illegible]
ان يكون اي قبل الواو [illegible] الاشياء الستة
المذكورة [illegible]

واكرمك

واكرمك اي ليجتمع الزيادة والاكرام وكلا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك
اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلة من على ان المقدرة
بعدها لا الا ان ايضا داخل في مفهومها او الا لزم من تقديرات بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطي او الا ان تعطي حقي فسيبويه يقدرها بالا ويقدر مضافا
اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر بعدها والتي
بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء
كانت من الحروف العاطفة المذكورة اي لا كلها واذا كانت منها وجد غير اشتراط ما ذكر من
الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم كسر الحروف العاطفة
المذكورة وتقديرات بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله و العاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعجبني قوله حتى اذا
كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى
[illegible] فظاهر هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب
[illegible] العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا لم ما ان يذكر في التفصيل
[illegible] في الخلاص نحو صالح
[illegible]

١٥

في التنصيص الكسائي ما ذكرنا ويجوز اظهاره مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما النافية ... فلا والتي ومنه فعل بعد ما ان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما بين واو اي
من اللام الزائدة مع نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك ولان واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلانه
هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد ونصبه وان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ اقرأ
لضرابه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفية لتواما
فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدهما ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستوفا فلانه كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول الا المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة ويجي
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء او فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها التنصيص ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لوجه التفسير الى
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وهو قريب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي
اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بان صورة دخول اللام بمعنى على استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم لما تقول ندم فلان ولم ينفعه
على ان لا استكراه اللازم ... المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واما الندم اي عقيب ذنبه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بخلاف واذا
ان الناصبة بغير في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمي احضر الوغى وان اشهد اللذات ... ندم ولما ينفعه الندم افاده استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
وويختص ايضا بجواز حذف الفعل المنفي بها اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما
هل انت ممل في رواية النصب ولكن ليس قبلي كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ... دخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب وهي
ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عن ... المستقبل في ... كقولك انى لم يضرب ولك لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة في ... العامل
التي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا اي كلمات الشرط والجزاء ... وتجزم ايضا باسم ... ما اغلب في المتوقع اي ينفي بها فعل متوقع تقول
من الاسماء ... الكلم والمجزوم ... المتوقع وكوب الامير لم يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم
اي الكلم المجازاة ان ... وفيها لام الامر المطلوب بها الفعل ... نحو ليغفر لنا الله

مكسورة

وفيها النقط وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو والثالث طائفة اخرى فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل واه
فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل او [illegible] كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ارادة الشرط
النسخ ولا النهي ضدها اي لا الناهية التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها [illegible] والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه
الفعل وهو يدخل جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا وغائبا [illegible] وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت لم اخرج وعن ان يكون
متكلما وكلم المجازاة المذكورة مع قرائنها تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول و [illegible] تفصيل لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا [illegible] قبل او معنى بان تقدر كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير
شرح الفص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان [illegible] الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك
المجازاة لا يجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر [illegible] وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير
الشيء لشيء بل ملزومه شيء لشيء وجعل كلمة المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان [illegible] فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم [illegible] اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما تقدم
نسبة يصح بها ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك [illegible] لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب الفاء لعدم تأثير ارادة الشرط فيه معنى فالوجهان الاثبات
ان شتمتني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام ليس مسببا حقيقيا [illegible] الفاء وتركها لان ارادة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي ونفي بالفاء و
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للكارم [illegible] الاثر في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه
يعني انه منها ههنا بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند [illegible] قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان
الاكرام عنده وتسميان اي هذان الفعلان او الجملتان شرطا للاول [illegible] الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء لما لم يعد لفظا
وثانيهما جزاء من حيث انه يبنى على الاول [illegible] اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس [illegible]
[illegible]

او معنى نحو ان خرجت خرجت

فالجزم

الفاء واما جزاء اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فانه المطلوب باسم هو الاسلام وهو جزاؤه
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه الاشياء كانها تضمن حرف الشرط في الجزاء فقيل اسلم تدخل الجنة مطلوب فائدة دخوله الجنة فهو سبب لها وقصداً ادلك
الى الفاء لا يجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع تقديره مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءه فقيل ان تسلم تدخل الجنة
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها [illegible] نحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت
التعقيبية ولكن الكثرة انما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بال[illegible] ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافاً للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقاً بينهما كقوله [illegible] فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون فان التي تجزم بها [illegible] واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني [illegible] فالوقف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هنا اذا قصد
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيراً لك اي ان لم تفعله يكن خيراً لك والاستفهام [illegible] السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع اما بالصفة اي كان
عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا [illegible] صالحاً للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث اي ولياً وارثاً
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل [illegible] او بالحالية كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستئناف
اذا لم كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون [illegible] كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها. فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض
لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له في تقدير ان مع مضارع يوخذ منه ان [illegible] النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص [illegible] المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح وانما قال امثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا
الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب [illegible] رتب عليه [illegible] النوع من الاقوال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاريد النص على المقصود وهو في اصطلاح
المطلوب سببا لها وهو يستلزمه فاذا كان المضارع الواقع بعدها [illegible] النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
بنية الفعل [illegible] من الفاعل احترازا عن المجهول

مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احترازٌ عن الفا
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازٌ عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيه
صيغة الخطاب وهو مثل وروعه وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان
الاسم المقتضى للاعراب انما هو بسببه وفى الصرف حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع
فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول
لم تضرب لم تضربا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب بجزوم
فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
امرا نحو قوله فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره
بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا يزيد زدت همزة وصل على ما بقى بعد
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن لان تلك الهمزة مضمومة
بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير
وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل فى اقتل
الالتبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول نحو اذا قيل
البناء مكسورة فيما سواه اى فيما سوى ساكن بعده ضمة فانه توهم فى مثل امر

بالماض

١٥٢

المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت
واوا فيقال استحيى وافيه لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول
ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد ويستجار ويقام
تحركهما وانفتاح ما قبلهما المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على تعلقه
اى اسم غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه
موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه
متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى
يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز
وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو

ذهبت زيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام

اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو

مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل

الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخل عليهما الهمزة زاد مفعول اخر

المفعول الاول واما الافعال الآخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث

اصلا فى التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على

وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطى

فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت

منطلقا والثانى والثالث من مفعولها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احد

عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شى من هذه الافعال بمعنى الشك

المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة

وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت و

الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك

من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا

فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وا

بها من قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

ذهبت بزيد والمتعدي [illegible] متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير

اثنين فانه [illegible] الا [illegible] الاولى فيه احدى [illegible] على نحو علم

[illegible]

بمعنى قيام زيد انما هو العلم ولذا قلت ظننت زيدا قائما فهو الحسب ظننت [illegible]

[illegible]

اق

بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه وضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول

ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن المضارعة ضمة اضرب

مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة

مفتوحة لانها همزة اصل وقت الارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في الكلم

الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي

لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل

فعله الواقع عليه ولا يبعد اذ يراد بالموصول المفعول الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة

الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء

بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي ريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا

غيرت صيغته دفعا للالتباس ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير

هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد

في اوزان لخروج الضمة الى الكسرة وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غرابة

المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود

[illegible] ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج

بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بـ[illegible]

صيغة مضارع علم وجاهل ودحرج [illegible] هنا علة لقوله ويضم الثاني

والثاني ومعنى [illegible]

فانه لا يعمل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في نحو وى ويطوى قبل الاصوات ابتداء
معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد وانما اختص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض والخلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني
للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع فان اصلهما قول وبيع نقل كسرة
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واوا وقول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة الحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الزمخشري وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
بان الاصل الضم في اول هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي
ماضي المجهول من معتل العين من باب الثلاثي المجرد باب ماضي المجهول من
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في جميع اللغات الثلاث
فقيل فيهما مثل قيل وبيع [illegible]
[illegible]

كالمجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام
من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها نحو علمت
زيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الخبر بالمقايسة فمثال النفي
علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة
يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
النفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بزوج
لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقدير
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف
الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان
الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي
[illegible] افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
[illegible] متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
[illegible] ذلك في
[illegible]

موثرًا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المؤثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقيل ثم قال والاضرب نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من جهة
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما ضد وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
وكذلك اجري راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون
فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وليعضها اي لبعض افعال
القلوب معنا اخر غير معانيها الاول وهي اما العلم او الظن احسب وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول
بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك
لان وجه التخصيص بالبعض ان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى اي بذلك المعنى
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة اي
[illegible]

ان منشاء الاختيار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال
الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المنصوب المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن
خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره من خصائص افعال
القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر قليل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا تحسبن الذين بالياء المنقوطة من تحت اي
لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى
له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تقول
نسيانا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو من ظن وعلم
[illegible]

مسموعه صادقا ومنها اى من خصائص افعال القلوب جواز الغاء اى ابطال عملها اذا قوله علمت زيدا بمعنى عرفت شخصيته وهو العلم بنفس شيء منفرد بحكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت

توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت

وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الفاعلين لان يكونا مبتدا قوله وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر غريبة

وخبرا او مفعولين لها فكان اعمالها تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا مع ضعف من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد بمعنى جدة ووجدت

عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم وجدا اى اشتغب وغضب وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن ثم الافعال الناقصة

قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت

فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز الاعمال لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة

ايضا على تقدير المتوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك

وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الا التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة

فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت

ومعموله نحو لست بضاربا احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لان تمامه

ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار

وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على

المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها [illegible] الانتقال اليها في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام

يعني عنها وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائص الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة نحو

ليشيع ومنها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجه [illegible] بجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض [illegible] الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال

[illegible]

لا التنوين بحسب كما عرفت فوجب توحدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب

لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة

واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء [illegible] كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة

وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما [illegible] على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر

نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يضمن كثير [illegible] وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى تكون كان ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من

التامة معنى الناقصة كما تقوله يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة كان [illegible] قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي

اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء مجاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها [illegible] كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن

وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما [illegible] فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان

من العبارة ونحوها اى لم يكن هذا على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والفعل [illegible] يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير

في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه [illegible] كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة

حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا فعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت [illegible] عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب

اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز [illegible] بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة

الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال [illegible] التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

نحو هو على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر [illegible] المهد لكونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي

الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال بعبارة المعتبة [illegible] مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال

للانتقال وحكمه معناه اى اثره المترتب عليه كما في الخبر المنتقل اليه فلا [illegible] الى صورة نحو صار الزرع [illegible] الى حقيقة نحو صار الطين خزفا

[illegible]

زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو وبلحق بصار بمعنى الى ورجع واستحال وتحول وان كان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

الله فارتد بصيراً وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات

نحو ابو سا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بالفاظها من زال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة

بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا [illegible] الماضية وما فتئ انفك بمعناه وما انفك اى انفصل لا تستعمل غير خبرها اى خبر هذه الافعال

الاول تدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا [illegible] الفاعل قبل تسمية اسمها فاعلا تشبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان

المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى [illegible] خبرها قسم على حدة من المنصوبات هذا قوله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يكون ان يقبله

وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون [illegible] عادة نحو ما زال زيد اميرا استمرارا امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة

بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل الصباح وظلت وبات [illegible] دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت

لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك [illegible] ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار حينه العلا

نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في ليله وبمعنى صار نحو ظل [illegible] القابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت

غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا [illegible] النفي بحرفه اداته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر

بمكان كذا وبت ببستان طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل [illegible] اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار

العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة [illegible] منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اذ جعلت

وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت [illegible] وذلك لانه لفظا ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير

مثل قولك آض او عاد زيد من سفره [illegible] وعد اذا [illegible] هناك من حصول كلام غير [illegible]

[illegible] على

[illegible]

غير مستقلة بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام زيد جالسا او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر

زيد فما دام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة اما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وبخلاف هذا الحكم

بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام [illegible] فاثباتا لا بركبانه بانه يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما

بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا [illegible] تشبيها بباب الفاعل لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير مادام لانه

في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور [illegible] اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم

لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذا لا يتقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد [illegible] تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور مع بعضهم بعض

وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو [illegible] الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي بمشاركة امرين في اصل الفعل [illegible] وهو

اليوم يأتيهم مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها [illegible] وقسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد او الكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز تقديم اخبارها

اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا التقديم المنفي [illegible] ويمتنع تقديم معمول النفي عليه البصريون والسيرافي والفارسي على انه

على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي المحذور عن جانب [illegible] بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين في حكم هذا القسم

وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا مالم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها او عدم كما [illegible] وبحاولة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اولها

او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي المحذور عن [illegible] من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع

فقد ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا المرتفع مانع من التقديم وحرجي لانه يكون [illegible] فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوص على المصدر

المذكور وهي ما الافعال الناقصة في غير ما اى تقديم اخبارها عليها [illegible] مضاف اى دنو رجاء اى يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له

الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها [illegible] على قرب [illegible] الخروج لزيد [illegible]

[illegible] وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا ويجوز تقديم المنصوب [illegible]

[illegible] وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها [illegible]

لما يفضى اليه فطمق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
جزم المتكلم بشروعه يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لم يجئ منه مضارع ومجهول وامر و
غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
الاشفاق فى الاغلب معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الا
تقوية بمعنى الترجى الذى هو نقيض وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير المضاف اما فى جانب الا
حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وفعل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب
يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على
فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا [illegible]
[illegible] اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشيئ ثم تفسيره وقع عظيم له فى النفس
[illegible]

يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن
الاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعولين
الثانى فانه متقاما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير اقامة مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
انه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل
الامن باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج
خبر له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما تشكل فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال
قوله تنبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان
قولهم عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر حصولا
فتقول كاد زيد يجئ عن دخول الخبر لعلم كاد باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال فنفعله على
يعنى كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باستقبال
بعضه من خبران لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد تدخل ان على خبر كاد
المعنى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقول الشاعر قد كاد من طول البلى
[illegible] كان كاد [illegible] كل منهما حكم الآخر من وجه [illegible]
[illegible]

على الفعل الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي النفي كاد يكون للاثبات اذا دخل على كاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بحجة

ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فانه لا [illegible] ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو

اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء [illegible] وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل [illegible] اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل

ذي الرمة شعر لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زواله [illegible] طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب الشيء اذا دنا

الهوى [illegible] وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو كان نفي كاد للنفي [illegible] وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال

لملاحظة [illegible] وللمانع لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل

يدل على انتفاء الذبح وانتفاء منه القرب في وقت ما وقوله فذبحوها [illegible] قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي

على ثبوت الذبح بعد انتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته [illegible] مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى وجهه نحو اوشك زيد ان

في وقت [illegible] الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء بخطي ذي الرمة وذو الرمة [illegible] او يغدوا [illegible] زيد وتارة يستعمل استعمال كاد [illegible] نحو اوشك زيد يجيء

تخطئته وروى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة [illegible] فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا

فغيره فالعنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره [illegible] التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى

اخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها [illegible] افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن

يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل [illegible] الجمع [illegible] وما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى [illegible] ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شر اخر [illegible] فانه فعل وضع

تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك [illegible] افعال التعجب [illegible] لان هذه الافعال ليست من خواص التعجب

[illegible] ذي الرمة اذا [illegible] المراد ما وضع لانشاء التعجب [illegible]

[illegible]

صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة ال... بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما باشتقاق فعل منهما

التي تضمنه تركيب افعل به بشرط يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد ... الا كما سبق

فلا تغييرا اي الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهو اي افعال ال... اجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز

غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي التعجب الا مما ... الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع

افعل التفضيل لمشابهتهما من حيث [illegible] ان كل منهما للمبالغة والتا... الآن ام لم يتصل بزمان المتكلم لكان دائما قبله وما ابتدا اي مبتدا على الذي يكون المصدر

وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما... بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه الظهور

الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعي وثلاثي... بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وبعدها

لو انيب بنحو ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنا... اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر

لا يمتنع بنحو ما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما ... محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية

في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول ... بعدها الخبر قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه

والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عن ... مستفهم عنه وقد نقلا من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين

قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا لكون عدم التصرف بهما من خواص صيغ... وانما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحمر اي

فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا ... صار ذا الحمرة وبه اي بمجرور فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان

احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جرى مجرى الامثال فلا يغير ... [illegible] ... نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس اي حذف

قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس ... [illegible] ... فلا ضمير عند سيبويه في الفعل لان الفاعل واحد ليس الا ...

يستلزم تاخير غيره وكذا التاخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى ... [illegible] ... الاخفش ... بمعنى صير ذا حسن ... همزة الفعل للصيرورة

[illegible]

بالوجود

احسن شعريا بنته ويكون هذه احسن للمتعجب كما خرج فعيه اى فى الفعل حتى التنزيل فنعما هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل النعم ويكون

اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وبعد الصلة اجمعها فى نعما هى بمعنى فنعما هى مخصوصة اى نعم الذى فعلته هى اى الصدقات

اى احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشىء فمعنى فنعما هى نعم الشىء هى الفاعل

بهذا القلب صفة والجنس كيف شئت فانه فيه من جهات الحسن كل ما يمكن او يكون [illegible] لكونه بمعنى ذى الكلام وهى مخصص وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وجوبا اما

افعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة ما وضع اى فعل وضع [illegible] بحسب الغالب لانه يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص

مدح او ذم فلم يكن مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس و[illegible] مبتدأ وما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير

الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم فى فعل اذا كان فاؤه [illegible] للجنس اليتام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل

وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانى [illegible] زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير

باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء اتباعا للعين [illegible] سؤال مقدر فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه

فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان [illegible] الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص

قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس [illegible] شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل اياه فى الجنس

معرفا باللام للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص حقيقة او تاويلا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن

بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد [illegible] الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست

مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل [illegible] المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال المرأة

نحو نعم فرس غلام الرجل او نحو وجه فرس غلام الرجل [illegible] المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة

[illegible]

[illegible]

مثل القوم الذين كذبوا وجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم الذى على التعريف فى غيره واحتاج فى جزئيته للكلام وكلما كان او غيره الى الاسم يتعقل معناه بالنسبة

مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب عز وجل نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حرف الجر ما وضع اى خلو وضع للافضاء

ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم ... الفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول والمراد بالباء ما معناه الايصال او معناه

الشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى ... فى معنى الفعل وهو كل شىء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

مركب من حب الشىء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل المصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك العاملية سواء كان اسماء بعضها مثل مررت

ذا لا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ... بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت

كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريانه مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا ... برحبها وسمى هذه الحروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه

وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب المخصوص ... حروف الجر معانى الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر ...

حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص ... وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليست لها اسماء خاصة يعبر بها عنها

مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييزا وحالا على وفق مخصوصه ... الباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمها

الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا ... لوجودهما ولذا لم يذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بعضها فيما بقى منها

... وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين ... ورب وها وهى اى الواو التى يقدر بعدها رب ... فى عدها من حروف الجر مسامحة

راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل فى التمييز او الحال ... القسم وتاؤه وباؤه ومن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيد مخصوص ... [illegible] التى يليها يكون حرفا واسماء والثلاثة البواقى تكون حروفا وافعالا

والركوب حال من فاعل كلا من المخصوص الحروف ... [illegible] ... الغاية والمراد بالغاية ... اطلاق الاسم الجزء على الكل اذ

على معنى حاصل فى غيرها متعلق النسبة ... [illegible] ... الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود

[illegible] ... لانه غرض الفاعل ومقصوده ... [illegible]

من البصرة الى من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة الى
الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين للجنس عطف على الابتداء اي وتجئ من
ايضا اي لاظهار المقصود من ابهامه وعلامته صحة وضع الموصول في موضعها
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الا[illegible]
استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع مكان[illegible]
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والزائدة عطف على قوله للابتداء فانه تزاد
بالجرة وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل
من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مست[illegible]
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله قد كان من مطر وشبهه
يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد
بعض مطر او شيء من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لا[illegible]
الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجنا الى السوق او في
نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت المخاطب [illegible]
والليل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم [illegible]
وحتى كالى اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية [illegible]
[illegible]

وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على
المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه وفي للظرفية اي للظرفية بدخوله لشيء حقيقة نحو
الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في
جذوع النخل اي جذوع النخل والباء للالصاق فان الجار يفيد لصوق مجروره بزيد
اي بمكان يقرب منه وللاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل منه بمجروره
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بهذا والتعدية اي جعل الفعل
اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب منه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف في
الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد اي في المسجد [illegible]
[illegible]

في الجزء في هذه الاصول فياسا في غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان

سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او النفي بيده اي حس … نحو ثنا نحو ربه رجلا او امراة او امراتين او نسلا خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز

زيد وكفى الله شهيدا او النفي بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا

بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والى ربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء ويلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل

اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافة … تدخل على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو ربما

مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي … بسيف صيقل وفي واو بمعنى رب في كونها حرفا على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس

وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل اللام في الامر … بها انيس الا اليعافير والعيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فاء

فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها … في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فتقدر له معطوف عليه وعند

الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها للانشاء التكثير وتختص بالنكرة … الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها المبرد وعنا بمعنى رب بلا

احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول ربما … منه ودن له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل

وصف الشيء صار اخص واقل تماما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة … القسم فلا يقال الا اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من

المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل للعب ذلك والمي … اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني

المقل الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير … بالله اخبرني خطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم

وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يجب ان يكون … الكلام باسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك اختصاص

فعلا ماضيا لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي [illegible] الظاهر

[illegible]

[illegible]

المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من [illegible] الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة

والتاء في الجميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى

او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله [illegible] نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال

بالله وكما يكون لغير السؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله احلف وكما يدخل على [illegible] وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على غيره نحو زيد على السطح وعليه دين

نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص بالله خاصة [illegible] يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي جانب يميني ومن

بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما تختصان ببعض هذه الامور كما عرفت والتاء [illegible] اي فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله

جميع ما ذكرنا من الامور المختصة في الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان [illegible] على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل

يجتمع الاختصاص وبدونه مكانه الثاني ويتلقى اي يجاب القسم [illegible] البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه

باللام وان في الموجبة اسمية كانت نحو والله [illegible] استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه

او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان حرفا اي في الاسمية نحو والله ان [illegible] ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر

وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد [illegible] للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ابتداء زمان الفعل

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ [illegible] المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من

قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام [illegible] سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية

وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم [illegible] فانه بمعنى ابتداء [illegible] او عدم رؤيته كان هذه السنة

الذي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما دل عليه اي على جوابه [illegible] الآن والظرفية عطف على ابتداء اي هما للظرفية المختصة من غير اعتبار

والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في صورتي [illegible] في الزمان الحاضر اي الذي تعتبر انه حاضر او انه مضى بعضه يعني اذا اريد

[illegible] الجملة المذكورة [illegible] جميع زمان الفعل نحو [illegible] الزمان الحاضر نحو



ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عند ما لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل اليهما ووراءهما فكيف يصح اعتبارهما
لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للاول
كما يتوهم بحسب الظاهر لكنه بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا و[illegible]
وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فانها اذا جرت بها ما بعدها كانت
جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد و[illegible]
واذا نصبت ما بعدها كانت افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به ا[illegible]
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما
فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة
لما عبر بها عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسن
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى
اذا لوحظت مع نونها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل [illegible]
الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل [illegible]
السابقة لها اى [illegible]
[illegible]
[illegible]

الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من العامل [illegible] تمام [illegible]
[illegible] ووقعت فى الصدر شبهت بان المكسورة فى الصورة الكتابية وانما حمل العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانه بمجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها
هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لما كان ما الكافة على الاصح
[illegible] على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم
[illegible] منها هذه الحروف حينئذ اى حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها
جملة فلذا قلت ان زيدا قائم او قرئت بها ما افادت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد
وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماهما جملة باعتبارهما كانا قبل دخولها
عليهما فى حكم المفرد ومن ثم اى ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع الجملة اى
موضع يقتضى الجملة ووجب الفتح فى موضع المفرد اى موضع يقتضى المفرد فكسرت
ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونها موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد
القول [illegible] لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت
[illegible] لان صلة الموصول لا يكون الا جملة ونحوه نحو جاءنى
[illegible] فاما نحو لعمرى ان زيدا عالم [illegible]
[illegible]
[illegible]

مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كونها فاعلا ان ثابت في التحيين بحث الاذنين جعلها بارادة مافوق الواحد او بارادة جمع

اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الابتداء تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى آخره اي مثل عبد القفا ومثل شبهه

مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو [illegible] ولو وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اما انك اني احمد الله فانه

التخصيصية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخوله لو التحضيضية [illegible] ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي فتعين الكسر لان اوله

عليه غولوا اني معاند لكن زعمت اي لولا زعمت اني معاند لك ولو لا انك ظهرت المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص

وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل ليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى او حمل اقوالي

يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان يقدر التعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو الحمد معنى المفهوم منه مع

وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها [illegible] الا ما هو من جنس القول ولذلك اي ولاجل ان ان المذكورة لا تغير معنى الجملة كان

والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه تمام وقع بعد الفاء الجزائية المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم

فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة ولكن ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع ثابت يكون المفتوحة في حكم المكسورة لكن اذا وقعت

من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت

اما مبتداء او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقع [illegible] المفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف

المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة [illegible] اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما

على انها معها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة [illegible] وشرط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي

الخبر لفظا كما قال سيبويه اذا انه عبد القفا واللهازم [illegible] لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا

[illegible]

[illegible]

سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع

والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه
المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان و
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان فلا
اجتماع عاملين على اعراب واحد و لا ان لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا
لام يظهر عمل ان في اسمه هي بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة
كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي
لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه مرفوعا وعطف شي عليه بالرفع
المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها [illegible]
وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة [illegible]
اللام التي للتاكيد مع المكسورة التي هي ايضا للتاكيد [illegible]
[illegible] لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع [illegible] معنى الجملة

متعلق

متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت
على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار
لزيدا او على ما وقع بينهما اي بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور الثلاث فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد
والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان ودخول اللام
العامل على ما ليس بعامل ود دخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد
مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها
هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولانه كثيرا
الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا ولهذا الخلاف مذهب
[illegible] قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
[illegible] على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن
[illegible] الاصل دخولها عليهما فاذا اتى بذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما
[illegible] المبتدا او الخبر [illegible] كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك

لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بـ[illegible]
المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا ال[illegible]
فيجوز دخولها على غيره واخلوا متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكـ[illegible]
فيعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان [illegible]
المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع لقوله وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدر واسم الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة
لضمير الشان خبرها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي [illegible]
المكسورة فانها تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من
في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت [illegible]
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة [illegible]
لضمير الشان مطلقا سواء كان اسمية او فعلية وداخلا [illegible]
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان [illegible]
بعض اهل اللغة انما لها في الضمير المستتر نحو قولهم اظن انك قائم واحسب [illegible]
[illegible]

فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وتلزمها اي المفتوحة المخففة
حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو ان لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي لا لكونه كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
[illegible] به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
الذي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه او الانشاء وهي حرف برأسه
على الفتح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء
التشبيه [illegible] الامر ففتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
[illegible] في المعنى فراعوا المتروك ففتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
[illegible] عن العمل [illegible] الاستعمال الا فصح لخروجها عن المشابهة نحو ان [illegible]
[illegible] كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان [illegible]
[illegible]

فلوانك

مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي

لكانه مع ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا و

ان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف و

الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا و

ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد

من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء كما ب

من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسطها اى لكن بين كلامين

متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والمراد به ما هو المعنوي و

اقتصر عليه لان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو جاءني زيد

لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبه

العاطفة لفظا ومعنى فاجري مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما

يجريان عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش

يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا

معها مثل ذه وتخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني [illegible]

قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود [illegible]

[illegible] بناء على ان ليت للتمني [illegible] زيد قائم [illegible]

منصوبان

منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان

وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا

رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا

منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا كائنة حال

رجعها ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله

تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ بها اى بكلمة لعل الجر في

اللغة العقيلية وانشد الشاعر في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند

ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وبعضهم

قال انه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المحقق في شرحه يعني انه لو وقع مجرورا في موضع

آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيحكى

في الاحوال الثلاث بالياء ولعل مراد المحقق بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا

يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والاولى ان لا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر

[illegible] وحكم [illegible] ذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف

تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما

[illegible] وام ولا وبل ولكن ومنه بعضهم اى المفترقة منها وعند الاكثرين ان ما عدا

[illegible] قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان لا بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما

[illegible]

فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتداركه مثل هذا الغلط [illegible]

فالاربعة الاول للجمع اى الجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وهو يعم من

ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او

او الاشياء كما كانت او هما ولیس المراد اجتماع المعطوف عليه في الفعل في زمان

وعلى ذلك فقولك جاءني زيد وعمرو كما فحول وثم عرفا اى حصل الفعل من كليهما لا من

احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقه

اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها

وعربا والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء في معناها

الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة فيها

اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة

اى المعطوف بحتى يجب بما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه

ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة في المعطوف

او ضعفا فيه اى ليدل العطف بها على تمييز الجزء بالقوة والضعف عن [illegible]

كما في غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل [illegible]

شموله جميع اجزاء الكل [illegible] [illegible]

[illegible] جمع [illegible] في التركيب [illegible] اشتراط كون المعطوف

[illegible] واشتراط [illegible] المعطوف [illegible]

الخارج

الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو فحتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق

الموت اولا بغير الانبياء ثم يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء

بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم الحاج

الخارج على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال

قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل

جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة

حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعمل حتى الجارة في

المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون

جارة فلكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كان محمولة عليها

لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها

وهو كونه مدخوله جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في

الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاصها

[illegible] بكون جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة

[illegible] [illegible] كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام لكل من هذه الحروف

[illegible] الامرين [illegible] او الامور حال كون ذلك الاحد

[illegible] عند المتكلم فلا يتعين ان او في صلح و[illegible] منهم انما يكون [illegible]

[illegible] الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم [illegible]

ووقوع الاحد [illegible] المبهم في سياق النفي لا من كلمة [illegible] او ام المتصلة لازمة

لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين

والمستوي الآخر يلي الهمزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند

المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين

والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا

فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة وهذا

اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام

حسنا فصيحا له وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشرقية

وعبد في بعض نسخ الكافية المقروء على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين

والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولم يجز ان

يضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا

لا يعد ضعفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن

سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكرنا من ثمة جوابها اي جواب ام المتصلة

بالتعيين اي تعيين احد الامرين لان السائل يعلم [illegible]

التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو [illegible]

اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود [illegible]

[illegible]

احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع

ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعل الاشارة في كل موضع الى شرط

آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله

كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان احصر واحسن

لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب على الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع

بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان المنقطعة التي اوردها لابل وهي جملة

خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او

شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول

ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وعنده تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول وابتداء استفهام

الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف

شيء على آخر باما يلزم ان يتصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف

باما بعدها في اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع

[illegible] اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يتصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد

[illegible] لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما التي من

[illegible] العاطفة والاصح في المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة

فلو كانت [illegible] العطف لزم ايراد عاطفين معا وكون احدهما الفوا [illegible]

[illegible] لانها مسابقة على المعطوف عليه [illegible] على [illegible]

على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو العاطفة على اما الثانية
على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فكل منهما
اخرى فلا العطف ولكن وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم
احد من الامرين المعطوفين والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
المعطوف عليه على عكس لا فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه [illegible] لم يكن بطريق القصد ولهذا
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعض
الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني عمرو
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل
جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لا [illegible]
[illegible] فانه كانت لعطف المفرد فهي نقيضة لا لانها لازمة لنفي الحكم [illegible]
[illegible] لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي [illegible]
[illegible] النفي والاثبات [illegible] الاثبات ما بعدها [illegible]

توجد الاثبات لنفي [illegible]

المجيء وما جاءني زيد لكن عمرو فجاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه
الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا
سمي حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات
على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو
هذا وهاتا وهذه وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة يا
قد استعمل الا انها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة
وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا
لان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب
متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل
للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
[illegible] جواب [illegible] زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا
[illegible] موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لافادة معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم موضعها
[illegible] للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد
[illegible] لي عليك الف درهم فقال [illegible] نعم يكون اقرارا [illegible] بعد الاثبات

النفي وبلى مختصة بايجاب النفي بمعنى تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان

ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قام زيد او

مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعده لكن بالاستفهام كقوله تعالى الست بربكم

قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في

جواب اقام زيد بلى قام زيد واي ايضا بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها

مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم ان اي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي

اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اولا يستعمل الا مع القسم

من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله

ولعمري تقول اي والله واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر

بعض النسخ تصديق المخبر كقولك اجل لمن اخبر اي ان المخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي

قد اتاك او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قولك ابن الزبير قال لعن الله

وركبها اي لعن الله ناقة التاقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر

ليت شعري هل للمحب شفاء من وجد حبهن ان اللقاء شفاء للمحب [illegible]

خلاف ما ذكره المص كونها تصديقا للمخبر وحروف الزيادة و[illegible]

زوايا انها قد يقع زائدة للا [illegible] وما ذكر [illegible] ان اصل المعنى

لا يختل الا بها لا فائدة [illegible] فان لها فوائد في كلام العرب [illegible]

[illegible] من الاستفهام والبدو في [illegible]

في

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن

الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز

ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان بمخففتين وما ولا ومن والباء واللام

فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا

اي ما رأيت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة

جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد

كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد

قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير ورواية جر ظبية

[illegible] اي ان مع ان اما نحو اما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي

نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من

البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر

نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطاياهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا

وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وانما الاجل قضيت وقيل ما فيها

[illegible] بعدها منها وكذا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو

[illegible] ولا الضالين [illegible] الصلاة

[illegible] اي ان [illegible] قبل القسم نحو لا اقسم

[illegible] ولا اقسم [illegible]

يستغنى عن القسم فيجوز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في
لاحوس سعية اي وما شعرت في بئر حور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار [illegible]
ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ها هنا
التفسير اي فهي تفسير لما ابهم من القول نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة [illegible]
قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متعد في معنى
القول ليكون المقول المفعول به عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول
فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه
بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت
فانه مرئي دال على انه تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول
تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر ان المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر لاوحينا ومصدرية وهي ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولى اي ان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية [illegible]
[illegible] على الجملة الفعلية فيجعلها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها [illegible] وهي [illegible] نحو قول [illegible]

اى خروجكم

اي غير وجه واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو مذهب سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كف بما
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في
تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا
وحرف التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على انواع
الكلام فقصد تقديمه الى اول الكلام لتعلم انه الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض
النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته
[illegible] زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وحرف التوقع والتقريب قد
[illegible] لافادة هذا الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا توقيفها من معنى
[illegible] في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب الى الحال
والتوقع اي كون [illegible] متوقعا للمخاطب [illegible] كما تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب اي حصل من قريب ما كنت تتوقعه [illegible] قد قامت الصلاة

ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب دون الحقيقة لانه اصله ازمنة يوضحك زيدا وهو يهم يستحق منكم وهل ضعيف
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب الاستفهام فلا يجوز في فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي مضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
قد يصدق وقد يستعمل التحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك [illegible] المستفهم عنه فاستعمال الهمزة اتم الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا [illegible] ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على [illegible] لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة
انواع الكلام كاملة وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد [illegible] تقول هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل عندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وامنتم به
وفي الفعلية اقائم زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد ومن كانه بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها
لان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل [illegible] الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام [illegible] فان
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان ان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي معنى
ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله هل اتى على الانسان اي قد اتى [illegible] فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رات فعلا في خبرها تذكرت [illegible] الماضي نحو ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني اكرمك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
عهود بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها [illegible] لا وقع منك الاكرام في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذا لو للمضي
عند ذا هل والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في [illegible] لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
اكثر من التصرف في هل [illegible] ادخال الهمزة على [illegible] في المستقبل نحو قوله تعالى ولانه
[illegible]
[illegible]

وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائهما علق
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
مقدر فيه فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال اتى هم الملة ان لو لانتفاء الاول
الثاني وخطاء عكسه المشهور ولم يرد ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية
انتفائهما معلومين للاخر بحسب الواقعة فلا يتحقق هناك استدلال فان
قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام
وكل الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند
انتفاء المجيء واما استعمال ثالث وهو ان تقصد بان استمرار شيء فربط ذلك
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته ليدل على استمرار وجود الاكرام [illegible]
استلزام الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وقوله [illegible]
الفعل لفظا [illegible] نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولمانه تملكون اي لو انتم تملكون [illegible] فاضمر [illegible] وانتم فصل

لفعلي

على محمد وفيه بحث الظاهر انما احد نظائره واما انتم فلانه بحال ضمير استحلا
حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لانه حذفا
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل عوما قيل
لو المبني وفي فعلها انه بالضم لا بالفتح وبالكسر لانه اي وان مع معموليه فاعل للفعل
بعد لو والقائل للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل المطلقة بالفعل اي
بغير الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيما
اراده الطلقة ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من
[illegible] لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على حمل ثبت المقدر ههنا فهو
عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
وقوع [illegible] الاسم الجامد خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
[illegible] في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله
[illegible] القسم اولا كلام [illegible] المتكلم بالكلام فيصح تركه
[illegible] زمان واحد [illegible] القسم [illegible] الشرط على القسم
[illegible] الماضي اي [illegible] الشرط الماضي [illegible]

ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يجعل عمل ادوات
الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقد لفظا لا للقسم والشرط جميعا
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم
لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى لا
للماضى لفظا او لم تأتنى مثال للماضى معنى لا اكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء
الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اى تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم [illegible]
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى اتك فعلى المعنى الاول
هذا مثال التقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم والجواز
كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على [illegible]
وان اتيتنى فوالله لا اتيك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى [illegible]
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم [illegible]
مع اشتراطه على تقدمها التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط [illegible]
اعتبار القسم [illegible] على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى [illegible]
لتقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار
الثانى على غير ترتيبه [illegible]

القسم ويعتبر الشرط ويجوز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى [illegible]

خلاص



الصلوة والسلام غفر الله لكاتبه ولوالديه
ولجميع المسلمين والمسلمات [illegible]
[illegible]

